

حرب الخليج الثانيه  
وانعكاساتها على  
القضيه الكورديه في العراق

## المبحث الاول

### الاحداث السياسية بعد غزو الكويت

#### المطلب الأول

#### اسباب غزو الكويت ونتائجه

بعد انتهاء الحرب الايرانية العراقية، كان صام حسين يدرك جيدا ان سحق الثورة الكوردية في كوردستان والقمع الفعلي للمعارضة الشيعية في الجنوب لم يقض على التحديات السياسية التي تهدد نظامه بصورة كاملة وسلطته الفردية بشكل خاص. اذ ان القوات المسلحة العراقية كاحدى افرازات الحرب مع ايران قد ازدادت في حجمها الى اكثر من مليون جندي ولم يكن من السهل استيعاب هذا الجيش الضخم في ظل اقتصاد مشلول، كما لم يكن من السهل تسريح قسم كبير من هذه القوات ولما لم يكن هناك حرب تشغل هذا الجيش، فسوف يواجه صدام احتمال تهديد جدي. وفي نفس الوقت و نتيجة الحرب ظهر الجيش العراقي مرة اخرى كمنافس محتمل لسلطة صدام. وقد برز اثناء سنوات الحرب ضباط ابطال، وقد تتحول افكارهم نحو القصر الرئاسي كما تفعل الجيوش عندما يتاح لها الوقت. وقد قام صدام بتطهير هؤلاء الضباط واحدا بعد الاخر باساليب مختلفة و من بينهم ابن خاله وشقيق زوجته عدنان خير الله طلفاح الذي كان وزيرا للدفاع ونائب القائد العام للقوات المسلحة، وذلك عندما تحطمت طائرته السمتية في ظروف غامضة في ايار عام 1989.

لكن المشكلة الاكبر التي كانت تواجه صدام حسين هي الاقتصاد المنهار و الديون المترتبة عليه نتيجة التكاليف الباهضة للحرب وضرورة اعادة البنية التحتية المدمرة التي كانت تتطلب اموالا طائلة في ظل المصاعب المالية التي كانت تنذر بالكارثة، وجد صام حسين وبحلول عام 1990 ان خزينة الدولة شبه خاوية<sup>(1)</sup>. ومن جانب اخر ينبغي ان لا يغيب عن البال ان صدام كان يطرح نفسه كرجل قاد بلاده الى نصر عظيم نيابة عن الامة العربية وكان يطمح ان يأخذ مكانه الصحيح في العالم العربي، بينما ينذر اقتصاد بلاده بمستقبل مزعزع في ظل تلك الظروف حاول النظام زيادة عائداته النفطية عبر السعي الى اقناع منظمة الدول المصدرة للنفط (اوبك) برفع سعر النفط من خلال حصص تقليدية جديدة. وقد توجه صدام حسين بشكل خاص الى جارتى العراق في الخليج العربي وهما المملكة العربية السعودية والكويت لمساعدته على الخروج من هذا المأزق المالي بعدد من الطرق. وكان يريد منهما التعاون للحفاظ على ارتفاع سعر النفط من خلال تقييد انتاجهما والضغط

(1) انظر ليام اندرسن وغاريث ستانسفيلد (المصدر السابق) ص161-162.

كذلك انظر تشارلز تريب (صفحات من تاريخ العراق الحديث) بحث موثق في تاريخ العراق المعاصر منذ نشؤ الدولة العراقية حتى اواسط عام 2002 ص325 وما بعده.

على الدول الاخرى. كما طلب من هاتين الدولتين مرارا ولكن دون جدوى ان تعلننا اعتبار المساعدات المالية البالغة(40)مليار دولار التي اعطيت للعراق خلال حربه مع ايران هبة لاقرضا، كما اقترح عليهما تقديم المساعدات في اعادة بناء الاقتصاد العراقي. غير ان الردود المخيبة التي تلقاها منهما، دفعت صدام واعوانه الى استخدام لغة التهديد في الشهور الستة الاولى من عام 1990، اذ لخوا الى ان العراق قد يلجأ الى وسائل اخرى للحصول على تلك الموارد ان لم تعط له عن طيب خاطر.

وخلال تلك الفترة تبلورت فكرة استعمال القوة العسكرية لاحتلال الكويت لمقايضتها مقابل تنازلات هامة من دول الخليج عموما والعربية السعودية خصوصا.

وكان لهذه الفكرة نوع من التشابه مع القرار باستعمال القوة ضد ايران الاسلامية قبل عشر سنوات من ذلك التاريخ حيث كان هدف صدام حسين من غزو الاراضي الايرانية هو اعادة فرض السيطره العراقيه على شط العرب واذلال الحكومه الايرانية انتقاما لها على اتفاقية الجزائر لعام 1975. وفي عام 1990 كان النظام العراقي يهدف الى توسيع دائرة النفوذ العراقي ليطال اماره الكويت واذلال الحكام العرب في دول الخليج الغنيه بالنفط<sup>(1)</sup>.

في تلك الاونة تدهورت العلاقات بين العراق و الكويت بسرعة، وقد هدد وزير الخارجيه العراقي طارق عزيز الكويتيين انهم يدوسون على الجليد الرقيق وان محاولات الحكومه الكويتيه المهادفة للاطاحة بالاقتصاد العراقي عمل عدائي لايقبل عن الاعتداء العسكري، وبحلول منتصف شهر تموز/1990 اكتشفت الاقمار الصناعيه اعدادا كبيرة من القوات العراقيه تتحشد على الحدود الكويتيه. لكن ردود فعل الولايات المتحده الاميريكيه كانت تشير الى التهدهة، حيث اعلنت مارغريت تاتوايلر الناطقة باسم وزارة الخارجيه الاميريكيه: ان ليست هناك معاهدات دفاعيه مع الكويت وليست هناك اي التزامات دفاعيه او امنييه خاصه. وبعد ذلك التقت سفيرة الولايات المتحده في بغداد (ابريل غلاسبر) مع صدام حسين وذلك في 25/حزيران/1990 وقالت ان الولايات المتحده الاميريكيه ليست لديها اي فكرة عن اي نزاعات عربييه - عربييه مثل خلافاتكم الحدوديه مع الكويت. فقد اعتبر صدام حسين واعوانه ان هذه التصريحات هي بمثابة ضوء اخضر على ان الولايات المتحده الاميريكيه سوف لن تتدخل للدفاع عن الكويت في حال حدوث هجوم عراقي<sup>(2)</sup>.

وقد اطلع الجنرال (كولن باول) على تقرير السفيرة واحس انها اخطأت في الانطباع الذي تركه حديثها على تفكير صدام و رأى ان تحذيرا امريكيا واضحا بات ضروريا في مثل هذه اللحظه لتصحيح اي انطباع تركه حديث السفيرة على صدام حسين. ومن اجل ذلك فقد اتصل وزير الدفاع (ديك جيني) بالرئيس (بوش) حول فكرة الجنرال باول، غير ان الرئيس (بوش) رد عليه انه لا يجبذ اصدار اي تحذير علني لصدام حسين. وقد استغرب

(1) تشارلز تريب (المصدر السابق) ص329-330.

كذلك انظر ماريون فاروق العراق من الثورة الى الدكتاتورية(مصدر سابق) ص366.

(2) ليام اندرسن (المصدر السابق) ص164.

(باول) رفض اقتراحه لانه لم يكن يكلف شيئا وان مثل هذا التصريح سوف يفرض على صدام حسين اعادة النظر في حساباته. وهكذا فإن الولايات المتحدة الامريكية رغم توفر المعلومات الدقيقة لديها التي تؤكد عزم صدام حسين غزو الكويت، فأنها اجمعت عن القيام باي شئ يذكر لوقفه عن ذلك. وفي 31/تموز/1990 عقدت في مدينة جده في العربية السعودية اجتماع بين وفد عراقي برئاسة عزرة الدوري نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقية وفد كويتي برئاسة ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد في محاولة اخيرة لتفادي الحرب فقد طلب عزرة الدوري مبلغ عشرة مليارات دولار وبشكل قرض ان استحال العطاء. وافق ولي العهد على مبلغ 9 مليارات، الا ان الدوري رفض اقل من المبلغ المطلوب. وهكذا انتهى الاجتماع بالفشل واصبحت الحرب حتمية.

في 2/اب/1990 عبرت القوات العراقية الحدود ودخلت الكويت واحتلتها بالكامل في نفس اليوم. وقد استباحت القوات العراقية ومعها الاجهزة الامنية والحزبية كل شئ في الكويت من نهب وسلب و اعتقالات و تعذيب و اعدامات وهكذا اعتبر صدام حسين نفسه انه سيد الابار النفطية وانه اصبح يهيمن على (5/1) خمس البترول المنتج على الصعيد العالمي وعلى الاستثمارات الكويتية في الخارج واعتبرها (غنيمة حرب) يستطيع بواسطتها الضغط على الدول الغربية.

حاول النظام البعثي العراقي ايجاد الذرائع لشن الحرب على الكويت، في الوقت الذي كانت دولة الكويت من اكثر الدول العربية تعاطفا مع العراق خلال سنوات الحرب مع ايران الى درجه ان صدام قلد امير الكويت وسام الرافيدين من الدرجة الاولى. لكن احسان الكويت قوبل بالعدو و الخيانة، وذلك بغزو الاراضي الكويتية واحتلالها. وبذلك فتح النظام العراقي الابواب امام القوات الاجنبية وخاصة الامريكية بدخول الشرق الاوسط ومنطقة الخليج من اوسع ابوابها وساهمت الدول العربية خاصة مصر وسوريا ودول التعاون الخليجي في الحرب ضد العراق لتحرير الكويت<sup>(1)</sup>.

وكان رد الفعل على غزو الكويت سريعا على المستوى العالمي، فقد وجد العراق نفسه مدانا من قبل جامعة الدول العربية ومن الامم المتحدة، وتحرك المسؤولون الامريكيون لمواجهة ما حصل بسرعه فائقه، ففي الساعة الرابعة و 45 دقيقة صباحا بتوقيت واشنطن تم ايقاض الرئيس جورج بوش للتوقيع على قرار بتجميد الودائع العراقية و الكويتية على الاراضي الامريكية واتخذت فرنسا وبريطانيا وكذلك المانيا واليابان قرارا مماثلا. وفي نفس اليوم الذي غزا فيه العراق الكويت بتاريخ 2/اب/1990 تم التصويت على قرار مجلس الامن رقم 660 لسنة 1990 وهي سرعه نادره في موافقة المجلس على هذا القرار. وقد اذان القرار الغزو العراقي للكويت وطالب بان يسحب العراق فوراً وبلا شروط جميع قواته الى المواقع التي كانت فيها في 1/اب/1990 ثم صدر قرار 661 لسنة

(1) د.فاضل الزهاوي (حرب الخليج وانتفاضة كردستان العراق). سليمان/2004 المديرية العامة للطباعة والنشر(ت)296، ص41-45.

كذلك نظر ليام اندرسن (المصدر السابق) ص164.

كذلك نظر مقال بعنوان (القضية الكوردية في المعاملة الدولية) كتابة د. خالد يونس نقلا عن مجلة (سردم) العربي العدد/5 صيف 2004 ص31.

1990 في السادس من شهر اب وفرض فيه عقوبات شامله على العراق لم يسبق لها مثيل في تاريخ الامم المتحدة، اذ فرض مجلس الامن حظرا تجاريا واقتصاديا تاما على العراق، فيما اغلقت انايب تصدير النفط عبر تركيا وكذلك عبر المملكة العربية السعودية على الفور، بالاضافة الى ذلك تخوفت العربية السعودية من وجود القوات العراقية على حدودها واعتبرت نفسها الهدف المباشر او غير المباشر من الغزو العراقي و طلبت المساعدة العسكرية الامريكية. وقامت الولايات المتحدة الامريكية بمد جسر جوي ادى الى حشد اكثر من نصف مليون جندي امريكي في المملكة العربية السعودية في غضون ستة اشهر<sup>(1)</sup>.

استخدمت الولايات المتحدة بشكل دبلوماسي العصا والحزرة لضمان الموافقة على قرار مجلس الامن التابع للامم المتحدة الرقم 678 لعام 1990 الذي يسمح باستخدام (جميع الوسائل الضرورية) لاجراج القوات العراقية من الكويت ما لم يحدث الانسحاب قبل يوم 15/كانون الثاني/1991. ولكن صدام حسين استمر في عناده،لانه كان يعتبر الانسحاب وبشروط وضعها التحالف معادلا للانتحار بالنسبة له ولنظامه<sup>(2)</sup>.

ومن الملاحظ انه بعد غزو الكويت وقبل نشوب الحرب تتابعت زيارات الشخصيات العالمية لمقابلة صدام حسين امثال الرئيس النمساوي (كرت فالدهايم) ورئيس وزراء بريطانيا السابق (ادوارد هيث) ومستشار المانيا السابق (فيلي برانت) ورئيس وزراء اليابان السابق والامين العام للامم المتحدة والقس جيسي جاكسون المرشح السابق للرئاسة الامريكية وغيرهم. وقد بدى عند ظهور الرئيس العراقي على شاشات التلفزيون، وهو يلتقي بهذه الشخصيات العالمية،انه كان سعيد للغاية بهذه اللقاءات والمقابلات. وكان هؤلاء الشخصيات يستمعون اليه بكل ادب وتواضع وتظاهروا بأبداء اعجابهم بشخصيته القوية وبعد نظره واطلاعه الواسع بالشؤون الدولية. لكن تبين فيما بعد ان صدام حسين كان واقعا في وهم كبير، لأن هؤلاء لم يأتوا لكي يستمعوا الى صدام حسين لتبرير غزوه الكويت، بل جاءوا بالتنسيق بين حكوماتهم ومع الادارة الامريكية بهدف اقناع صدام حسين لرفع اليد عن الاف المحتجزين الغربيين كرهائن في العراق قبل بدأ الحرب وقد نجح هؤلاء الساسة الغربيون في تحقيق هذه المهمة التي كلفوا بها<sup>(3)</sup>.

بعد يومين من انتهاء الموعد النهائي في 15/كانون الثاني/1991، اعلنت قيادة قوات التحالف بدأ (عملية عاصفة الصحراء) ليلة 17/1/1991، لتحرير الكويت واخراج القوات العراقية منها. كانت المرحلة الاولى من هذه العملية قصفا جويا مكثفا لمدة ستة اسابيع بالاسلحة الحديثة، دمر الكثير من البنية التحتية العسكرية والمدنية للعراق قبل بدأ الهجوم البري.

(1) د.فاضل الزهاوي (المصدر السابق) ص45-46

كذلك انظر تشارلز تريب (المصدر السابق) ص330.

كذلك ماريون فاروق سلوغلت (المصدر السابق) ص369.

(2) ليام اندرسن (المصدر السابق) ص165.

كذلك انظر ماريون فاروق (المصدر السابق) ص371.

(3) د.فاضل الزهاوي (المصدر السابق) ص59-60.

ولم يكن العراق يملك دفاعا فعالا ضد هذه الهجمات الجوية المركزة والقوية، فجاء رده عوضا عن ذلك سياسيا حيث اطلق عدد من الصواريخ من طراز سكود على اسرائيل، بالاضافة الى بعض الاهداف في العربية السعودية ولكن اسرائيل لم ترد على تلك الهجمات. وبعد حوالي خمسة اسابيع من القصف الجوي، انطلق الهجوم البري على القوات العراقية في 24/شباط/1991 بصورة خاطفة وخلال يومين انتهى الهجوم البري بهزيمة منكرة ودمار الجزء الاكبر من الجيش العراقي في 27/شباط، وعندما تم الاعلان عن وقف اطلاق النار كانت القوات العراقية خارج الكويت. كانت عملية عاصفة الصحراء هزيمة ساحقة للنظام العراقي و لرئيسه صدام حسين، وبذلك حقق الحلفاء هدفهم باخراج القوات العراقية من الكويت، ولم يكن لدى الحلفاء الرغبة ولا خطة عسكرية للتقدم داخل الاراضي العراقية. بناء على ذلك تم التوقيع على وقف اطلاق النار في صفوان في 28/شباط/1991<sup>(1)</sup>. في الحقيقة ان وقف اطلاق النار بهذا الشكل كان مفاجأة لخصوم صدام حسين في الداخل و الخارج، لأنه كان يعني بقاء الدكتاتور على رأس السلطة وهو في سبيل الحفاظ على كرسيه وقع على جميع شروط التحالف دون قيد او شرط.

كانت احدى نتائج الهزيمة العسكرية للنظام هي اندلاع ثورات شعبية في اغلب المدن العراقية خاصة في جنوب العراق وكذلك كردستان. قبل وقف اطلاق النار بحوالي اسبوعين اي في 15/شباط القى الرئيس الامريكى جورج بوش خطبتين في اليوم نفسه، ناشد فيها القوات العسكرية العراقية والشعب العراقي ان يتدبروا الامور بأنفسهم ويجبروا صدام حسين على التنحي و اخذ زمام الامور بأيديهم. فسرت هذه الدعوات بأنها تهدف الى التشجيع على انقلاب عسكري ضد النظام وكذلك ثورة شعبية ضد النظام. وكانت كلمات الرئيس الامريكى تعني ان القوات الامريكية ستدعم انتفاضة شعبية بقوة. في يوم 28/شباط اندلعت ثورة شعبية في الجنوب، بدأت في البلدات السنية التابعة لمحافظة البصرة في أبو الخصيب والزبير، ثم انتشرت بسرعة النار في المهشيم في البصرة والناصرية والعمارة والنجف وكربلاء ذات الاغلبية الشيعية. وبعد ايام قلائل اي في اوائل شهر اذار اندلعت الثورة في كردستان. ولكن بسرعة وسلاسة استطاع النظام ان يغير استراتيجيته من الهزيمة العسكرية الخارجية الى القمع العسكري الداخلي لتأمين بقاء النظام من اعداء الداخل. وتمثل ذلك في سحق تلك الثورات بقوة وحشية من قبل وحدات الحرس الجمهوري الخاص التي انسحبت من الكويت قبل الهجوم البري بعدة ايام كما ظهر فيما بعد<sup>(2)</sup>.

---

(1) ليام اندرسن (المصدر السابق) ص 165.

كذلك انظر ماريون فاروق سلوغلت (المصدر السابق) ص 371.

بالاضافة الى تشارلز تريب (المصدر السابق) ص 332.

(2) ليام اندرسن (المصدر السابق) ص 167.

كذلك ماريون فاروق سلوغلت (المصدر السابق) ص 379.

## المطلب الثاني

### انتفاضة الشعب الكوردي في اذار 1991

بعد غزو الكويت واستباحة اموال وممتلكات واعراض الكويتيين من قبل القوات العراقية واجهته الامنية والحزبية، بدأت المؤسسات الاعلامية العالمية وكذلك العربية تبحث عن كل صغيرة وكبيرة من جرائم النظام وتفصح اضطهاد النظام الدكتاتوري لشعبه ومواطنيه. هذه الجرائم التي كان ضحيتها بالدرجة الاولى الشعب الكوردي بشكل خاص والشعب العراقي بشكل عام وانفتحت الابواب عالمياً واوربياً لوضع مظلومية الشعب الكوردي في المجال الاعلامي، ووقف العالم فجأة بوجه النظام الصدامي، هذا النظام الذي ساندوه باسلحتهم وبأموالهم<sup>(1)</sup>. هذه الحملة الاعلامية الواسعة والمكثفة على النظام العراقي كان لها واضح التأثير على جميع ابناء الشعب العراقي وبالاخص الشعب الكوردي. وكان صدام حسين بعد غزو الكويت قد اضطر الى سحب معظم قواته من كردستان باستثناء بعض المناطق الحساسة كالمثلث الحدودي بين ايران والعراق وتركيا ونقطة عبور زاخو الحدودية بالاضافة الى سدي دوكان ودرينديخان وفي نفس الوقت كان خائفاً من اي رد فعل من الجانب الكوردي، فاقدم على ابرام صفقة السلام مع قيادة الجبهة الكوردستانية في تشرين الاول/1990 ولكن الجبهة لم تكن راغبة في عقد اية صفقة في مثل هذه الظروف غير المستقرة مع صدام حسين وهو يتحدى المجتمع الدولي باسره.

من ناحية اخرى كانت لدى القيادة الكوردية درجة من التحفظ تجاه رد فعل النظام، لذلك اعلنت في عدة مناسبات بأن الكورد يبقون على الحياد في هذه الحرب. فقد كان الكورد خائفين من ان صدام قد يلجأ مرة اخرى الى استعمال الاسلحة الكيماوية وقد كان عزت الدوري قد هدد سكان السليمانية بقوله: (انكم اذا نسيتم حلبجة فاننا مستعدون لتكرار العملية) بالاضافة الى هذا الخوف، فالقيادة الكوردية لم تتلق اي اشارة من جانب الحلفاء بانهم سوف يتلقون دعماً عسكرياً في حال قيامهم بانتفاضة ضد صدام حسين.

كانت هناك اسباب عملية لعدم رغبة التحالف باطلاق العنان للقوى الكوردية والشيعية للسيطرة على اجزاء من العراق في الشمال والجنوب، وخارجياً كان هناك تخوف جدي من تدخل ايران وتركيا في حال حصول انهيار داخلي. حيث ان لإيران مطامع تاريخية ودينية في جنوبي العراق ولتركيا مطامع تاريخية واقتصادية في ولاية الموصل القديمة وكانت خائفة من ان السيطرة الكوردية في كردستان العراق سوف تثير الاكراد في كردستان الشمالية. وحتى اثناء الحرب الايرانية العراقية خاصة في عام 1986 اخبرت تركيا كلا من الولايات المتحدة الامريكية وايران بانها سوف تطالب باستعادة ولاية الموصل في حال تقسيم العراق.

وباستيلاء صدام على الكويت رأت تركيا امكانية مطلبها ولتفادي الخطر المباشر والسريع في استقلال كردستان العراق، ومن اجل ذلك جعلت التزامها ومشاركتها مع التحالف، مشروطاً بتعهد قوي من قبل

(1) د.فاضل الزهاوي (المصدر السابق) ص70.

التحالف بانه سوف لن يسمح بقيام حكم ذاتي في كردستان العراق واعلنت في حينه ان هناك اتفاقاً بين تركيا و ايران و سوريا يقضي بعدم السماح بقيام كيان كوردي مستقل ناشيء عن ازمة الخليج.

على اية حال كان موقف الكورد من الحرب واضحاً وهو انهم وقفوا ضد العدوان العراقي على الكويت ووجدوا فرصة مناسبة لتكوين العلاقات مع دول الحلفاء خاصة الولايات المتحدة الامريكية، وساندوا حرب تحرير الكويت اعلامياً وإن هذا الموقف اضعف النظام العراقي من النواحي العسكرية والاقتصادية والنفسية حين رفض الكورد البقاء في الخدمة العسكرية والمشاركة في حرب الكويت، فترك الجنود الاكراد وحداتهم وعادوا الى كردستان او ذهبوا الى الخارج، وبذلك فقد العراق سنداً شعبياً في كردستان مثلما فقد العمق الاستراتيجي من جهة كردستان<sup>(1)</sup>.

تناقلت وكالات الانباء العالمية اخباراً عن حصول انتفاضة شعبية أو تمرد في جنوب العراق ضد السلطات العراقية التي بدأت انطلاقتها بتاريخ 28/شباط أي مباشرة بعد اعلان وقف اطلاق النار وانسحاب القوات العراقية المنهزمة. وتابع سكان كردستان اخبار الانتفاضة في الجنوب باهتمام بالغ وكانت المعلومات الواردة عنها مقتضبة لعدم وجود مراسلين اجانب في مناطق الحوادث وفرض تعميم اعلامي عليها من قبل السلطات البعثية، والمصدر المتأتي عنه تلك المعلومات كانت الاذاعات الخارجية بالاضافة الى الجنود الهاربين من الكويت الذين وصلوا كردستان حيث نقل هؤلاء العسكريون تفاصيل مشاهداتهم لاحداث الانتفاضة في المدن التي تواجدوا فيها او مرو بها في طريق عودتهم<sup>(2)</sup>.

في الخامس من شهر اذار/مارس تفجر الوضع في كردستان في البداية في بلدة (رانية) وسرعان ماتحولت الى انتفاضة شعبية عارمة وانتقلت الى المدن الرئيسية السليمانية و اربيل و دهوك والبلدات التابعة لهذه المدن. وهذه الانتفاضة كما صرح السيد مسعود البارزاني نفسه: (فان الانتفاضة كانت بمبادرة من الشعب نفسه). وحسب ناطق رسمي باسم الجبهة الكوردستانية فان الجبهة دفعت الجماهير الشائرة الى الشوارع حيث انها (أي الجبهة) كانت مترددة في الدخول الى المدن خوفاً من عقاب جماعي من قبل النظام ولقد فضلت ان تبقى المدن الكوردية في الوقت الراهن تحت السيطرة المدنية (سيطرة الاهالي) وان تقوم السلطات المدنية بالتفاوض مع وحدات الجيش المحلية.

وقد لعبت الافواج الخفيفة وقياداتها العشائرية الكوردية دوراً بارزاً في نجاح الانتفاضة والتأثير على الوحدات العسكرية المتواجدة في كردستان الى الاستسلام وعدم المقاومة. وهكذا تقدمت الجماهير الشائرة ومعها القوات التابعة للجبهة الكوردستانية بعد ان تشجعوا بالنجاح الواضح وبالتحذير الذي اعطته الولايات المتحدة الامريكية للنظام العراقي من مغبة استعمال الاسلحة الكيماوية ضد مواطنيها المدنيين.

(1) انظر ديفيد مكدول (المصدر السابق) ص533-534.

(2) د.فاضل الزهاوي (المصدر السابق) ص84-85.

وفي غضون ايام تم تحرير معظم انحاء كوردستان والاستيلاء على خط متوازي مع طريق عام كركوك - بغداد بما في ذلك مدن كلار، كبرى، طوز، جمجمال، واصبح لها موطيء قدم في كركوك. وفعلاً بدأت القوات الكوردية بشن هجوم رئيسي على كركوك نفسها درة التاج الكوردي وتم تحريرها في التاسع عشر في اذار/1991 وبحلول 21/ اذار تمت السيطرة على كامل منطقة كركوك<sup>(1)</sup>.

ولقد اعاد هذا النجاح الكبير والسريع ثقة الكورد بانفسهم بعدما اهتزت هذه الثقة بسبب النكسات التي اصابتهم في عام 1975 اثر اتفاقية الجزائر المشثومة وكذلك في عام 1988 بعد فاجعة حلبجة وعمليات الانفال السيئة الصيت.

واثر هذه الانتصارات الكبيرة ازداد تفاعل الشعب الكوردي بتحقيق حلمهم التاريخي بالحصول على شكل من اشكال الاستقلال السياسي. ولكن ورغم الانجاز التاريخي الذي حققته الاحزاب الكوردية والجماهير الثائرة بتحرير معظم ارجاء كوردستان واسر حوالي مئة الف جندي وضابط في الجيش العراقي الذين تم اطلاق سراحهم بدون مقابل، الا انه رافقتها حوادث وتصرفات مؤسفة ومشينة. فعند استيلاء البيشمركة والاهالي المسلحين على معسكرات الجيش والدوائر الامنية ومراكز الشرطة والمقرات الحزبية والدوائر الحكومية، بدأ قسم كبير من الاهالي والمسلحين بعملية نهب وسلب لمحتوياتها وبطريقة يندى لها الجبين. وهكذا كانت تنهب في غضون دقائق او ساعات محتويات المخازن التي خزنت فيها الحكومة المواد الغذائية وغيرها من السلع ونهبوا موجوداتها بالاضافة الى نهب وحرق المحتويات والوثائق والملفات الموجودة في تلك الدوائر كالببلدية والتسجيل العقاري والمحاكم والصحة والنفوس وغيرها.

ولم يقف الامر عند هذا الحد بل هوجمت الجامعة الوحيدة (جامعة صلاح الدين) في اربيل ونهبت محتوياتها واحرقت الكثير من وثائقها واوراقها اضافة الى نهب وسلب المدارس الابتدائية والثانوية ورياض الاطفال وحتى حضانات الاطفال، بل ووصلت الدناءة ببعض ان هاجموا المستشفيات العمومية وسرقوا الادوية والتجهيزات الطبية والصحية. وتحدث شهود عيان عن محاولة البعض انتزاع السرير من تحت مريض راقد في المستشفى بل واكثر من ذلك قاموا بقلع الابواب والشبابيك والمراوح والمغاسل المنصوبة في تلك البنايات.

ومن جانب آخر فقد وقفت غالبية الاحزاب الكوردية موقفاً سلبياً ازاء هذه التصرفات ولم تحرك ساكناً لوقف هذه الاعمال الهمجية التي اساءت بشدة الى سمعة الشعب الكوردي واضرت بالبنية التحتية لكوردستان<sup>(2)</sup>.

ومع الأسف الشديد لقد سبق وأن مورست مثل هذه الاعمال غير الحضارية والمؤسفة بعد ماساة حلبجة، اذ قامت بعض الجهات بسلب ونهب ممتلكات المدينة، بل و أكثر من ذلك قام بعض ضعاف النفوس بتجريد الموتى والمصابين من النساء والرجال من ممتلكاتهم الشخصية. وقد رأينا مثل هذه الاعمال والتصرفات المشينة مرة اخرى في مراحل الاقتتال الداخلي في كوردستان في السنوات التي تلت الانتفاضة، مما يدل على ضعف الانتماء

(1) ديفيد مكدول (المصدر السابق) ص555-557.

(2) انظر د.فاضل الزهاوي (المصدر السابق) ص112-122.

الوطني لدى ابناء الشعب الكوردي والشعب العراقي بصورة عامة وذلك يقتضي على اعادة بناء شخصية المواطن الكوردي وتربيته تربية حضارية ومدنية رفيعة المستوى والعمل على تقوية روح الانتماء الوطني على مستوى الفرد والجماعة.

بالرغم من كل هذه الملاحظات الا ان الانتفاضة الكوردية كانت اكثر تنظيماً مما هي عليه في الجنوب، اذ ان الجبهة الكوردستانية والاحزاب المنضوية تحت رايتها اضفت عليها بعض التماسك. وبحلول 21/ اذار/ 1991 اصبح نظام صدام حسين يواجه مشكلة حقيقية عندما كانت 14 محافظة من مجموع 18 محافظة عراقية اصبحت خارج سيطرة النظام وفي ثورة علنية. وفي مثل هذه الحالة ان اي دعم امريكي كان سيؤدي الى تغيير النظام ولكن يبدو ان الولايات المتحدة الامريكية كانت تؤيد سلوك طريقة تقليدية في تغيير النظام اي عن طريق انقلاب عسكري يترك بنية النظام سليمة، لكنه يستعيز عن صدام بدكتاتور آخر اكثر تفهماً.

وان النظام على الرغم من اضعافه كثيراً على يد قوات التحالف، لكنه بصورة جوهريه بقي اقوى واكثر قدرة من معارضييه. وقد زالت أي شكوك بشأن نوايا قوات التحالف عندما كشفت مكالمات هاتفية ان الولايات المتحدة قد رفضت طلباً خاصاً من ثوار الجنوب للمساعدة. فأرسل صدام حسين وحدات من الحرس الجمهوري لقمع ثورة الجنوب، وتمكنت من اعادة السيطرة على المدن الجنوبية الكبرى بما فيها البصرة و كربلاء والنجف واحة تلو الاخرى.

بعد احكام السيطرة على الجنوب، تحركت القوات العراقية تسانداها طائرات الهليكوبتر الحربية التي كان قد سمح للنظام بالاحتفاظ بها -لسبب غامض- كجزء من اتفاقية الاستسلام للحلفاء. تحركت هذه القوات وفي طليعتها قوات الحرس الجمهوري الى داخل مناطق كوردستان في نهاية شهر اذار، فاستعادت مدينة كركوك ثم توجهت الى المناطق الاخرى في السليمانية واربيل ودهوك، وحصل نزوح جماعي (هجرة جماعية) للشعب الكوردي نحو الحدود العراقية التركية والحدود العراقية الايرانية<sup>(1)</sup>.

(1) انظر ليام اندرسن (المصدر السابق) ص 168-170.

كذلك مجلة (سردم) العربي (المصدر السابق) ص 31-32.

## المطلب الثالث

### الهجرة الجماعية للشعب الكوردي

خلال الفترة من 5/اذار/1991 الى 21/اذار/1991 تحقق للشعب الكوردي انتصارات ومكاسب لم يشهد مثلها طوال تاريخه، وان عقد مقارنة بسيطة بين وضع الكورد في العراق الى بداية شهر اذار عام 1991 وبعد يوم 21 منه تثبت بحق ان ما حصل كان فعلا معجزة الهية. ففي غضون ايام معدودة فقد تحرر الشعب الكوردي في العراق بصورة كاملة، وزال عنه خطر التهجير من وطنه وتغيير واقعه القومي والثقافي والسكاني، فقد اصبح الكورد سادة انفسهم واعزاء في بلادهم. لذلك فقد كانت سعادة ابناء هذا الشعب المظلوم بهذه الحرية والاستقلال عظيمة للغاية وازداد تلاحم اطياف الشعب الكوردي بمختلف فئاته وانتماؤه الفكرية والسياسية. الا ان هذه الفرحة العظيمة لم تدم طويلا، فقد وجه صدام حسين خطابا اذاعيا ذكر فيه انه بعد القضاء على الانتفاضة في الجنوب والتي سماها بصفحة الغدر والخيانة، فإنه سوف يتم القضاء على الانتفاضة الكوردية التي سماها بتمرد الخونة والعملاء في الشمال. و اشار في خطابه الى نقطة مهمة وهي ان أي تحرر يقوم به الكورد يعتبر عملا ميئوسا منه، بسبب معارضة الدول الاقليمية لاي استقلال سياسي لهم. ولكن الاحداث التي وقعت لاحقا اثبتت ان قناعة صدام حسين كانت مبنية على حسابات قديمة، وتجاهل التطور الذي حصل في الرأي العام العالمي على المستوى الشعبي والرسمي وتعاطفه مع قضية الشعب الكوردي، بعد ان افتضحت جرائمه بعمليات الابداء الجماعية ضد الشعب الكوردي<sup>(1)</sup>.

وهكذا فالانتصار الكوردي لم يدم طويلا، فما ان تم احتواء الانتفاضة في الجنوب، حتى ارسل صدام حسين وبسرعة بالغة افضل قواته وهي الحرس الجمهوري الى كوردستان مدعومين بالطائرات الحربية (هليكوبتر) والدبابات والاسلحة الثقيلة، حيث كان الشوار الاكرد لم يكونوا مجهزين بأسلحة تمكنهم من مواجهة القوات العراقية، ومن جانب اخر فقد اتضح ان قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الامريكية لم تكن راغبة في ان تفقد بغداد السيطرة على البلاد. ووفق معلومات اخرى كانت ترغب في الحاق الهزيمة بالشوار سواء كان في الجنوب او في الشمال قبل الاطاحة بصدام حسين نفسه<sup>(2)</sup>.

فقد استعادت القوات العراقية مدينة كركوك بعد قصف مكثف في 28/اذار، ومن ثم تقدمت هذه القوات وعلى عدة محاور نحو مدينة السليمانية واربيل ودهوك وقد انتشرت قصص واخبار عن اعمال وحشية مرتكبة والتي تذكر بعمليات الانفال ومأساة حلبجة، وعم الذعر والخوف والفرار عموم كوردستان وحصل نزوح هائل

(1) د.فاضل الزهاوي (المصدر السابق) ص127 - ومابعده.

(2) انظر ديفيد مكحول (المصدر السابق) ص557 نقلا عن صحيفة (وول ستريت جورنال) في 14/اذار/مارس والفاينانشال تايمز في 3/نيسان/1991.

للكورد نحو الحدود العراقية الايرانية والحدود العراقية التركية. وبحلول نهاية نيسان كان هناك حوالي مليونين لاجيء كوردي على الحدود الايرانية التركية، والذي ادى الى تفكك القوات الكوردية الى حد كبير لأن افراد البيشمركة سارعوا الى مرافقة عائلاتهم الى مناطق اكثر امناً<sup>(1)</sup>.

وقد اضطر السكان في محاولة هروبهم الى اللجوء الى كافة الوسائل المتاحة، فأستعمل قسم منهم سياراتهم الشخصية الصغيرة، وركب قسم منهم الشاحنات والقلابات والمجارات الزراعية وحتى العربات التي تجرها الخيول، بينما كانت الغالبية العظمى منهم تسير مشياً على الاقدام، ورغم وعورة الطريق وغزارة الامطار والبرد الشديد في الوديان والجبال. فقد كان السير على الطرقات بطيئاً جداً حيث تعطل عدد كبير من وسائل النقل بسبب شدة الازدحام ونفاد الوقود ونتيجة قلة المأوى والمواد الغذائية والطبية، بالإضافة الى الإرهاق الشديد والجوع والبرد، فقد نجم من ذلك كلة وفاة عدد كبير من المرضى من الشيوخ والنساء والاطفال خاصة. وهكذا بعد عناء طويل وصل حوالي مليوني لاجيء الى الحدود الايرانية والتركية. وبعد يوم او يومين امرت حكومة الجمهورية الاسلامية الايرانية بفتح حدودها لتدفق اللاجئين ودخل مئات الألاف من المنافذ الحدودية الى داخل الاراضي الايرانية، واصبح هؤلاء اللاجئين في ايران موضع رعاية وعناية الحكومة الايرانية والشعب الايراني عموماً والكورد الايرانيين خصوصاً. وتوجه الكورد الايرانيون في المدن الحدودية من كردستان الايرانية نحو هؤلاء اللاجئين وفتحوا لهم ابواب بيوتهم وقلوبهم معاً وقدموا لهم كل ما يحتاجونه من مأوى ومأكل وملبس، كما وجمعت التبرعات والاموال والبطانيات والملابس والاغذية من مختلف انحاء ايران، وقدمت الحكومة الايرانية والهلال الاحمر الايراني المساعدات الانسانية والطبية اللازمة وانشأوا لهم عدد من المخيمات على طول الحدود. اما الحكومة التركية فقد قامت بغلق حدودها مع كردستان ومنعت دخول اللاجئين اليها عبر المنفذ الوحيد للعبور في نقطة ابراهيم الخليل واحتشد حوالي نصف مليون من المشردين في وادي امام الحدود التركية في العراق رغم هطول الامطار الغزيرة لمدة ستة ايام متواصلة وكان يموت في كل يوم عشرات من الاطفال من الجوع والبرد والمرض، وعندما تفاقم وضع اللاجئين سوءاً وملوا من الانتظار صمموا على القيام بعمل لانقاذ حياتهم، حيث قرروا اقتحام الحدود مهما كلفهم ذلك. وتم فعلاً ونجحوا في عبور الحدود بعد ان قتل واصيب عدد بجروح وتم بعد ذلك نصب الخيام ووزعت عليهم المواد الغذائية التي وصلت من هيئات الاغاثة العالمية ببطء شديد بعد وصولهم الى داخل الاراضي التركية. وفي تلك الفترة قام عدد من كبار المسؤولين الغربيين بزيارة اللاجئين في تركيا للاطلاع على اوضاعهم منهم (كنشر) وزير الخارجية الالماني و(جيمس بيكر) وزير الخارجية الامريكي في ذلك الوقت وقد عبر الاخير بعد لقائه مع عدد من مندوبي اللاجئين عن صدمته تجاه ما رآه من اوضاع مأساوية ووعدهم بأنهم سوف يعودون الى قراهم. وعندما ابلغ بأن قراهم سبق تدميرها جميعاً، اشار الى انه يعلم ذلك ولكنه صرح لهم بأنهم سوف يعودون الى بيوتهم، وقد اهداه بعض اللاجئين عباءة خيطة عليها العبارة الاتية ما معناها (نحن

(1) انظر تشارلز تريب (المصدر السابق) ص335.

كذلك ماريون فاروق سلوغلت (المصدر السابق) ص379-380.

بالاضافة الى ديفيد مكحول (المصدر السابق) ص558.

لأنريد مساعدات انسانية وانما نريد الحماية الدولية). وقد زار هؤلاء اللاجئين قبل ذلك (كوشنر) وزير الشؤون الانسانية الفرنسي الذي جوبه بتوجيه انتقادات شديدة من قبل اللاجئين للحكومة الفرنسية بسبب دعمها المستمر لنظام صدام حسين، وكلما يلتقي الاطفال المشردون بهؤلاء السياسيين كانوا يصرخون بوجههم لأنريد خبزا ولادواء وانما نريد (الحرية)، وبدأت اوضاع اللاجئين تتحسن بمرور الايام بعد وصول مندوبي المنظمات الخيرية العالمية بالاضافة الى توزيع المواد الغذائية والمساعدات الطبية من انحاء العالم. وقد كان لهذا النزوح الجماعي اثار مهمة على مستقبل الشعب الكوردي في العراق واصبح الطريق مهدها امامهم لنيل حقوقهم الانسانية والسياسية.

ومن جانب اخر اثبتت عملية النزوح الجماعي للشعب الكوردي هذه بطلان ادعاءات النظام البعثي بأن الحوادث التي حصلت في كردستان لم تكن انتفاضة شعبية، وانما كانت عملية تخريب من فعل عناصر مخربة وعميلة اتت من الخارج، غير ان عملية النزوح الجماعي كشفت عن هشاشة هذه الادعاءات واكدت في نفس الوقت ان ابناء الشعب في كردستان ينظرون الى قوات نظام صدام حسين على انها قوات احتلال وعندما تحركت هذه القوات مرة اخرى لغزو كردستان هرب السكان تاركين بيوتهم وممتلكاتهم واموالهم معلنين بذلك معارضتهم لعودة هذه القوات والنظام البعثي الى كردستان<sup>(1)</sup>.

والعجيب في امر هذا النظام انه عندما كانت قواته تقاتل الثوار الاكراد في جبال كردستان وتطارد السكان النازحين نحو الحدود الايرانية والتركية، فتح باب الحوار والمفاوضات مع قيادة الجبهة الكوردستانية، واوحى بأنه ينوي تقديم مقترحات لخطوات جديدة واكثر اتساعا على صعيد الحكم الذاتي، فقام كل من السيدين جلال الطالباني ومسعود البارزاني بزيارة غير منتظرة الى بغداد واللقاء مع صدام حسين. وكان لغياب تدخل قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة دورا في اجبار قيادة الجبهة الكوردستانية للدخول في التفاوض مع النظام. لقد سعى كلا الطرفين الى استراحة من الظروف العسيرة التي وجدا فيها نفسيهما، فالاكرد كانوا يعانون من النزوح الجماعي الى ظروف مادون الصفر في الجبال، بينما كان صدام يعاني من الضغوطات الداخلية والخارجية والسياسية والعسكرية التي بالكاد يستطيع تحملها، في هذه الاثناء فاجأ السيد جلال الطالباني العالم بمعانقته العلنية لصدام حسين، (وفقا لما نقله جلال الطالباني) وعد بالغاء مجلس قيادة الثورة واجراء انتخابات حرة متعددة الاحزاب خلال ستة اشهر. لقد كان يعرف كل من هم على درجة من الذكاء والخبرة انه ليس لدى صدام النية لتنفيذ هذه الاجراءات والوعود. وبعد ذلك اعلن وفد اخر هذه المرة بقيادة مسعود البارزاني في بغداد بأن الحكومة سوف تتنازل عن كركوك وانه يمكن التوصل الى اتفاق، غير ان حكومة بغداد اصرت على ان يقطع الاكراد كافة علاقاتهم الخارجية معربة عن تخوفها من التعاون الكوردي مع الاعداء الخارجيين بدعوى ان ليس للكورد ملاذ سوى بغداد<sup>(2)</sup>.

(1) د.فاضل الزهاوي (المصدر السابق) ص145-151.

كذلك انظر ديفيد مكدول (المصدر السابق) ص561.

(2) ديفيد مكدول (المصدر السابق) ص562-563.

لا حاجة لان نذكر بأن صدام لم يف بتلك الوعود فقد كان غرضه فقط هو كسب الوقت وتشتيت الثوار واقتناع المجتمع الدولي بعدم وجود سبب للمزيد من التدخل في العراق<sup>(1)</sup>. كما ان الزيارات التي قام بها كل من الزعيمين الكورديين جلال الطالباني ومسعود البارزاني الى بغداد ولقائهما بصدام حسين وعرضها على شاشات التلفزيون، اثارت دهشة واستغراب الكثير من المشاهدين في كوردستان والعراق والعالم اجمع، والحقت ضررا كبيرا بالقضية الكوردية امام الرأي العام العالمي والمحلي، في الوقت الذي ازداد عطف وتأييد الرأي العالمي تجاه الشعب الكوردي نتيجة لمشاهدتهم للمأساة الانسانية الكبيرة التي اصابت الشعب الكوردي بفعل وحشية الجيش العراقي والنزوح الجماعي لشعب كامل برمته الى الجبال والوديان على الحدود الايرانية والتركية تاركين وراءهم كل ما يملكون<sup>(2)</sup>.

---

(1) تشارلز تريپ (المصدر السابق) ص337.

(2) انظر د.فاضل الزهاوي (المصدر السابق) ص209.

## المطلب الرابع

### الحماية الدولية وصدور القرار 688 لصالح الشعب الكوردي

لقد اثر النزوح الجماعي لمئات الالاف من الكورد العراقيين في ربيع عام 1991 الى الحدود الدولية مع كل من ايران وتركيا تأثرا قويا على الرأي العام العالمي على المستويين الشعبي والرسمي، نتيجة لمشاهدة الجمهور في العالم للمأساة البشرية التي لحقت بالشعب الكوردي من على شاشات التلفزيون وفي الصور والتقارير الخبرية التي غطت صفحات الصحف والمجلات العالمية عن طريق اعداد كبيرة من مراسلي وكالات الانباء ومحطات التلفزيون العالمية، التي استطاعت من ان تنقل صورة حية عن اوضاع اللاجئين والمشردين من النساء والاطفال والشيوخ في جو بارد وممطر في المسالك الجبلية الوعرة.

وكان احد اسباب الاهتمام الكبير الذي أولته وسائل الاعلام العالمية والرأي العام العالمي بقضية اللاجئين والمشردين، كونها قد وقعت نتيجة حملة عسكرية شنتها قوات التحالف الدولي لتحرير الكويت من القوات العراقية، عندئذ ازداد النقد الشعبي لقيادة التحالف التي نفضت يديها من المسؤولية. لقد كان هناك تباين بعيد بين استعداد التحالف للقتال لحماية النفط واخراج نظام دكتاتوري من الكويت وعدم استعداده لحماية الكورد والشيعية من قمع قوات نفس النظام. ازاء هذا الضغط المتزايد من الرأي العام قررت دول التحالف اتخاذ اجراء دولي لحماية الكورد، لان الفشل في حماية الكورد بات يهدد في ترميغ سمعة المنتصرين في حرب تحرير الكويت بالتراب، فعقد مجلس الامن الدولي اجتماعا بناء على الرسالتين اللتين ارسلهما الممثلان الدائم لتركيا وفرنسا لدى الامم المتحدة المؤرخين في 2 و4/نيسان/1991 على التوالي، وكذلك الرسالتين اللتين ارسلهما الممثل الدائم لجمهورية ايران الاسلامية لدى الامم المتحدة والمؤرختين في 3 و4/نيسان/1991 على التوالي. فقد اصدر مجلس الامن القرار رقم 688 في 5/نيسان/1991 لكبح جماح حكومة بغداد، حيث ادان القرار وبصراحة قمع السكان المدنيين العراقيين في اجزاء كثيرة من العراق بما في ذلك المناطق الكوردية مؤخرا. وطالب العراق ان ينهي هذا القمع وان يسمح فورا بوصول المنظمات الانسانية الدولية الى كل الذين يحتاجون الى المساعدة في كل انحاء العراق.

لقد كان القرار تاريخيا بالنسبة للشعب الكوردي لسببين، فقد كانت هذه هي المرة الاولى منذ قرار لجنة التحكيم التابعة لعصبة الامم حول ولاية الموصل في عام 1925-1926، التي يتم فيها ذكر الكورد بالاسم، وبذلك رفعت مكانتهم دوليا، وكانت كذلك هي المرة الاولى في تاريخ الامم المتحدة كونها تصدر قرارا حول حق التدخل في الشؤون الداخلية لدولة عضو فيها. كلتا السابقتين تشيران الى ان الامم المتحدة قد بدأت اعادة تقييم لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاعضاء، وهي حقيقة مبشرة للكورد والاقليات المعرضة للخطر. في هذه الاثناء لم يكن الخطر على الارض هينا، اذ ان بغداد كانت تدرك ان المقاومة الكوردية شديدة خاصة على

طريق راوندوز الرئيسي القريب من بلدة (شقلاوة). في ضوء هذه المستجدات وللحيلولة من خطر تدخل جديد من قبل قوات التحالف، اتخذت حكومة بغداد قرارا بوقف قواتها العسكرية في كردستان<sup>(1)</sup>.

يعتبر القرار الدولي 688 امتدادا لسلسلة من القرارات الدولية التي صدرت بحق العراق اثناء ازمة الكويت التي بدأت باحتلال القوات العراقية لها في 2/اب/1990 والاحداث التي اعقبتها، وقد كانت فرنسا اسبق من غيرها من دول التحالف في التجاوب مع الكارثة الانسانية التي اصابت الشعب الكوردي. فقد اعلن وزير الخارجية الفرنسي انذاك (رولان دوما) بأنه بالضبط كما اثار القتل الالماني لليهود الاوربيين مفهوم (جريمة بحق الانسانية)، كذلك فأن معاملة صدام حسين للكورد برهن على اقرار بـ(واجب التدخل) لمنع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان. ومن اجل هذا بعث الرئيس الفرنسي (فرانسوا ميتران) وزير الدولة الفرنسي للشؤون الانسانية (برنارد كوشنر) في 3/نيسان/1991 للتباحث مع الاتراك بشأن اساس قانوني محكم لقرار مجلس الامن الدولي يحمي الاكراد داخل العراق، بما ان تركيا لم تكن عضوا في مجلس الامن فقد كانت بحاجة الى عضو دائم فيه لتمير مشروع القرار. وهكذا فقد عرض كل من تركيا وفرنسا مشروع القرار على مجلس الامن وتم تبني المشروع بأغلبية الاصوات وقد صدر القرار بأغلبية عشرة اصوات مقابل ثلاثة هي اصوات كل من (كوبا واليمن وزمبابوي) مع امتناع كل من (الصين والهند) من التصويت<sup>(2)</sup>.

بالرغم من اهمية القرار 688 بالنسبة للشعب الكوردي في العراق في تلك المرحلة الحساسة التي كان يمر بها، الا انه يتضمن جملة من العيوب والثغرات، والسبب يعود الى سرعة صياغة مشروع القرار خاصة من قبل تركيا التي كانت تريد معالجة ازمة اللاجئ الكورد على اراضيها وليس معالجة حقوق الانسان في العراق.. وكذلك فأن تداخل السياسة بالقانون في جميع المجالات واختلاف زوايا النظر للدول الاعضاء في مجلس الامن وغيرها ادى الى صدور القرار بشكل يكتنفه الغموض في صياغته وعدم الاشارة الى فصل الميثاق الذي صدر القرار بموجبه بالاضافة الى عدم تحديده لالية معينة لتطبيقه. ولم يشر القرار الى التزامات العراق الدولية بشأن حقوق الانسان، وكذلك خلا القرار من اية اشارة الى تقديم منتهكي حقوق الانسان والمسؤولين عن معاناة اللاجئ والمشردين المدنيين الى العدالة الدولية. كذلك لم تتم اعادة النظر في القضية التي صدر القرار لحلها كما صرحت بذلك الفقرة الاخيرة منه. ولكن بالرغم من هذه الانتقادات وغيرها التي وجهت الى القرار 688، فأن فيه جوانب ايجابية ومهمة خاصة فيما يتعلق بالقضية الكوردية وحقوق الشعب الكوردي وتحديد الوضع القانوني لاقليم كردستان العراق. لأن القرار يعتبر سابقة دولية مهمة في مجال تعزيز حقوق الانسان وفيما يتعلق بحق التدخل الانساني في شؤون الدول الاعضاء ذات السيادة رغما عن ارادتها، اذ ان القرار ربط وبصراحة بين

(1) انظر د.فاضل الزهاوي (المصدر السابق) فصل بعنوان القرار 688 وانتقال القضية الكوردية الى المجال الدولي ص157-161.

كذلك ديفيد مكول (المصدر السابق) ص558-561.

كذلك د.حامد محمود عيسى (المصدر السابق) ص399.

(2) عبد الرحمن سليمان الزبياري (المصدر السابق) ص259-264.

الانتهاكات الفاضحة لحقوق الانسان وتهديد السلم والامن الدوليين، ويعتبر ذلك تخريجة فذة وجريئة لتبرير حق التدخل الانساني لأول مرة في تاريخ المنظمة الدولية كما ان القرار يمثل قفزة نوعية فيما يتعلق بالقضية الكوردية في العراق وانه اعاد تلك القضية بعد غياب طويل الى المحافل الدولية الصانعة للقرار السياسي والتبرير القانوني على حد سواء.

وشخص القرار حجم معاناة الشعب الكوردي في العراق وبالمقابل حجم ومستوى الانتهاكات التي ارتكبت بحقه. وبذلك يكون العراق في عهد النظام البعثي خاصة، وبشهادة اعلى مرجع دولي قد خرق التزاماته وتعهداته الدولية في مجال حقوق الانسان بصورة عامة وتجاه الشعب الكوردي بصورة خاصة. واخيرا لقد شكل القرار اساسا قانونيا ونظريا ملائما للحماية الدولية للشعب الكوردي في العراق من قبل قوات التحالف الدولي المدعوم من الامم المتحدة بعد صدور القرار 688 بوقت قصير<sup>(1)</sup>.

وبناء على هذا القرار قامت دول التحالف الغربي بهدف حماية الكورد في العراق بالاجراءات التالية:

### اولا: المنطقة الامنة (Safe Heaven)

بعد صدور القرار الدولي 688 مباشرة ووقف حملة الجيش العراقي على كوردستان في بداية شهر نيسان/1991، رفض اللاجئون من اهالي محافظة دهوك والاقضية التابعة لها العودة الى مساكنهم، مالم ينسحب الجيش العراقي من تلك المناطق وعلى اثر ذلك قام الرئيس التركي (توركوت اوزال) بأعطاء قوة دفع مؤثرة للقضية عندما اقترح على الامم المتحدة اقامة ملاذ امن داخل كوردستان العراق تحت اشراف الامم المتحدة. وفي اجتماع طارئ لقيادة المجموعة الاوربية في (لوكسمبرج) في 8/نيسان/1991 قدم رئيس الوزراء البريطاني جون ميجر اقتراحه بشأن اقامة ملاذ آمن للكورد في شمال العراق تحت وصاية الامم المتحدة. كانت الولايات المتحدة مترددة في بداية الامر ولكن كانت متلهفة لعمل شيء ما. وبناءا على ذلك دخلت القوات الامريكية وقوات بعض الدول المتحالفة معها كوردستان العراق بأسم عملية (الوادي الامن). واثرا اقامة هذه المنطقة الامنة رجع اللاجئون والمشردون من تلك المناطق الى مساكنهم. بعد تأكد تلك القوات من عودة معظم اللاجئين، بدأت في شهر حزيران/1991 بالانسحاب الى داخل الحدود التركية. وقد اعترض قسم من سكان زاخو على هذا الانسحاب وخرجوا في مظاهرات مطالبة ببقائها واقاموا حواجز في طريقها دون جدوى<sup>(2)</sup>. وفي ايار/1991 انشأت القوات الغربية متعددة الجنسيات منطقة آمنة في شمال العراق بطول (75 ميل) وعرض (30 ميل). وبهذا فان فكرة المنطقة الآمنة (Safe Haven الملاذ الآمن) والمعززة بعملية توفير الراحة (Provide Comfort) اعطتا الحماية والامن اللازمين لضمان العودة الاختيارية للاجئين الكورد. وقد جاء هذا متمما لعملية الاغاثة الضخمة التي بدأت بها الوكالات شبه الحكومية وغير الحكومية اولا بمبادرة فردية

(1) انظر عبد الرحمن سليمان الزبياري (المصدر السابق) ص270-284.

(2) د.فاضل الزهاوي (المصدر السابق) ص180-181.

كذلك انظر عبد الرحمن سليمان الزبياري (المصدر السابق) ص286.

من هذه الوكالات، ومن ثم بموجب مذكرة التفاهم التي تم الاتفاق عليها بين الامم المتحدة والحكومة العراقية في 18/نيسان/1991<sup>(1)</sup>.

### ثانياً: عملية المطرقة المرفوعة (Operation of Poised Hammer)

وفي نفس الفترة من صيف/1991 وقعت عدة اشتباكات قوية بين القوات العراقية التي حاولت التقدم نحو بعض المناطق الكوردية وبين القوات الكوردية وأسفرت هذه الاشتباكات خاصة في منطقة (كلار) الى تشريد عدة الاف من السكان بالإضافة الى وقوع عدد من القتلى والجرحى بين المدنيين. عندئذ شعرت الدول الغربية بقلق تجاه الاحداث التي ربما تؤدي الى تكرار مشكلة اخرى كما حصل في الربيع، لذلك قررت الولايات المتحدة الامريكية وعدد من الدول الغربية الاخرى بناء على اقتراح قدمه رئيس الوزراء البريطاني (جون ميجر) تشكيل قوة جوية تحت اسم عملية (المطرقة المرفوعة) ترابط على مقربة من كوردستان العراق داخل الاراضي التركية تقوم بمهمة المراقبة والاستطلاع وحماية سكان كوردستان العراق ضمن خط العرض 36. وافقت تركيا على مرابطة هذه القوة في اراضيها في قاعدة (انجوليك) لمدة ستة اشهر يمكن تجديدها اذا دعت الحاجة. وهكذا اعتبرت المنطقة الواقعة ضمن خط العرض 36 منطقة امنة تحرم على الطائرات العراقية الطيران فوقها.

ويبدو ان الدول الاوربية خشيت من تكرار الهجرة الجماعية للشعب الكوردي وان تتحول الى عبيء ثقيل على كاهل تلك الدول وعلى المجتمع الدولي لذلك رأت هذه الدول ان من الافضل تهدئة الاوضاع في كوردستان العراق<sup>(2)</sup>.

---

(1) انظر ديفيد مكدول (المصدر السابق) ص562.

كذلك عبد الرحمن الزبياري (المصدر السابق) ص264.

(2) د.فاضل الزهاوي (المصدر السابق) ص182.

## المبحث الثاني

### التجربة السياسية الكوردية وإقامة المؤسسات الحكومية

#### في ظل الحماية الدولية

#### المطلب الأول

##### مفاوضات الحكم الذاتي في بغداد ونتائجها

بعد صدور القرار الدولي 688 الذي أدان بصورة واضحة القمع الذي يتعرض له السكان المدنيون في العراق، مع اشارة خاصة الى معاناة الشعب الكوردي في العراق، وطالب القرار الحكومة العراقية بوقف القمع الذي يتعرض له المدنيون، كما دعى إلى الاستعداد لإقامة حوار مفتوح من اجل احترام الحقوق الاساسية لجميع المواطنين. بعد ذلك قام النظام العراقي بوقف حملته العسكرية في كوردستان وأبدى استعداده للدخول في مفاوضات مع القيادة الكوردية وان كل شي قابل للمناقشة إلا الانفصال .

في منتصف شهر نيسان/1991 ذهب وفد مشترك من الجبهة الكوردستانية الى بغداد برئاسة السيد جلال الطالباني والذين قابلهم صدام حسين بجمرة شديدة وعانقهم وأكد لهم استعداده الكلي للوصول الى اتفاق. بعد ذلك سافر وفد آخر برئاسة السيد مسعود البارزاني مع مشروع كامل حول الحكم الذاتي وفق التصور الكوردي ومستندا إلى حد كبير على اتفاقية 11/ آذار/1970 مع إضافة المسائل المستجدة مثل الغاء القوانين الاستثنائية حول التعريب وإعادة المرحلين والمفقودين وتحديد حدود كوردستان بما فيها مدينة كركوك وخانقين، بالإضافة الى مناطق سنجار و مندلي وغيرها. وكان الرئيس العراقي قد عرض على القيادة الكوردية شكلاً موسعاً من الحكم الذاتي وتمثيلاً أكبر في الحكومة المركزية وفي أجهزة اتخاذ القرارات، وكذلك إجراء انتخابات عامة وحرّة<sup>(1)</sup>. وكانت المفاوضات تناولت المحاور الأربعة التالية :

- تطبيع الأوضاع في كوردستان
- قانون الحكم الذاتي لكوردستان
- تحديد الحدود للمنطقة المتمتعة بالحكم الذاتي
- تطبيق الديمقراطية في العراق

وقد تم التوصل إلى اتفاق بشأن النقطة الأولى والمتعلقة بإعادة المهجرين والمشردين إلى قراهم ومدنهم وإعادة أعمارها، وكذلك إطلاق سراح السجناء وإصدار عفو شامل عن المشاركين في الانتفاضة.

كما تم الاتفاق على مشروع الحكم الذاتي الإداري الذي عرضته الحكومة على أساس انه مشروع لتطوير الحكم الذاتي الذي أعلنته الحكومة العراقية عام 1974 من طرف واحد. أما مسألة الديمقراطية فلم تجر

(1) د.حامد محمود عيسى (المصدر السابق) ص428-429.

مناقشتها. والمسألة الأخيرة التي ظهر بشأنها الخلاف، فكانت مسألة تحديد حدود المنطقة المشمولة بالحكم الذاتي. حيث أصر الجانب الحكومي على ابقاء مدينة كركوك خارج نطاق تلك المنطقة بالإضافة إلى مدن سنجار و خانقين ومندلي باعتبارها مدن حدودية حيوية.

ومع إطالة أمد المفاوضات ظهرت بوادر الخلاف بين القيادة الكوردية نفسها، فقد مالت قيادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني إلى توقيع مسودة الاتفاق مع بغداد وإعلانه، وتأجيل النظر في المسائل الأخرى وخاصة مسألة كركوك. وحجتها في ذلك كانت مساعدة الشعب الكوردي للتخلص من آثار الظروف القاسية التي مرت عليه في السنوات السابقة وخاصة النزوح الجماعي الأخير. إضافة إلى زعزعة ثقتها بالدعم الخارجي بعدما سمحت الدول الغربية لقوات صدام حسين لشن هجومها على كوردستان وإعادة احتلال مدنها وتشريد سكانها. لذلك فبدلاً من جعل الحركة الكوردية أداة لتنفيذ المخططات الأجنبية، ينبغي التوصل إلى اتفاق مع الحكومة العراقية يلبي الحد الأدنى من مطالب الشعب الكوردي.

وقد عارضت بعض أحزاب الجبهة الكوردستانية هذا الاتجاه بشدة خاصة الاتحاد الوطني الكوردستاني، وعلى اثر ذلك انقسمت الجبهة الكوردستانية على نفسها، الحزب الديمقراطي الكوردستاني بقيادة السيد مسعود البارزاني يؤيد استمرار المفاوضات لعدم وضوح الرؤية على الصعيد العالمي ولشدة المأساة الاقتصادية والإنسانية التي يعيشها الشعب الكوردي. وعلى الطرف الآخر الأتحاد الوطني الكوردستاني بقيادة السيد جلال الطالبارني ومعه الأحزاب الأخرى تطالب بقطع المفاوضات التي لا نتيجة لها. وفي الحقيقة أن القيادة الكوردية كانت في ظروف صعبة بسبب وضع المرحلة: حرب وانتفاضة ونزوح جماعي، ولم تكن هذه القيادة مجتمعة في مكان واحد يمكنها بسهولة دراسة المقترحات العراقية والاجابة عليها بسرعة، ولم يكن لها برامج مشتركة. وعندما اجتمعت قادة الجبهة بحلول نهاية شهر حزيران/1991 كانت بغداد قد زادت من مطالبها لتشمل تسليم كافة الأسلحة الثقيلة وإغلاق محطات الإذاعة التابعة للجبهة الكوردستانية وقطع كافة العلاقات الخارجية، وكذلك القبول باحتكار حزب البعث للمهام السياسية والعسكرية الداخلية والخارجية بالإضافة الى أجهزة الأمن والاستخبارات والمخابرات وغيرها من الشروط غير المقبولة لدى القيادة الكوردية. وافق السيد مسعود البارزاني على رأي الأكثرية بأنه ينبغي رفض هذه المطالب وكان اختلاف وجهات النظر بين جانبي الجبهة الكوردستانية كبيراً لدرجة كاد أن يصل إلى حدوث أزمة حقيقية بينهما في صيف عام 1991. إلا أن بعض الأحداث قد وقعت خلال تلك الفترة ادت إلى تخفيف هذه الأزمة وتضييق فجوة الاختلاف بين أطراف الجبهة الكوردستانية<sup>(1)</sup>.

مع كل ذلك استمرت المفاوضات بين الجبهة الكوردستانية والجانب الحكومي لعدة أشهر، ووقعت في تلك الفترة بعض الأحداث والتطورات أثرت على الأوضاع في كوردستان وعلى عملية التفاوض مع الحكومة وهذه الأحداث هي:

(1) د. فاضل الزهاوي (المصدر السابق) ص 191-193.

كذلك د. حامد حمود عيسى (المصدر السابق) ص 432.

كذلك انظر ديفيد مكدول (المصدر السابق) ص 563.

**أولاً: عودة اللاجئين والمشردين إلى ديارهم:** نتيجة لاستمرار وقف إطلاق النار واستمرار المفاوضات بين الجانب الكوردي وبغداد والتسهيلات التي قدمتها الحكومة العراقية بدأ اللاجئين والمشردون من تركيا وإيران والمناطق الحدودية بالعودة إلى ديارهم في المدن والقصبات الكوردية. وكانت لهذه العودة الجماعية والسريعة لحوالي مليوني شخص اثر كبير على رفع الروح المعنوية لدى الشعب الكوردي، ورافقت هذه العودة اعادة تشكيل التنظيمات الحزبية للأحزاب الكوردية المختلفة.

**ثانياً: حدوث اشتباكات مع القوات الحكومية وانسحابها من المدن الكوردية:** نتيجة لتواجد القوات العراقية وبكثافة خاصة في مدينتي اربيل و السليمانية وانتشار نقاط التفتيش على الشوارع ومداخل المدن والتحقيق في هويات المواطنين، وفي نفس الوقت تواجد عدد كبير من أفراد البشمركة بأسلحتهم داخل هذه المدن، أدى إلى حدوث نوع من التوتر والمضايقات، ثم تطور الامر إلى حدوث اشتباكات متفرقة وتجزيد الجنود من أسلحتهم وقتل آخرين. تكررت مثل هذه الاشتباكات والمعارك أحيانا في مدن اربيل والسليمانية وفي محيط كفري وكلاز. وعلى اثر هذه الحوادث قامت الحكومة العراقية بسحب قواتها من اربيل والسليمانية والمدن والقصبات التابعة لهما، كما وسحبت معها دوائر الأمن والاستخبارات، وأقامت خطا دفاعياً شمال شرق الموصل وكركوك وجلولاء. والسبب كان يعود إلى أن الحكومة العراقية كانت مقيدة بقرار مجلس الأمن رقم 688 الذي يمنع استخدام القوة العسكرية ضد الكورد وكانت الطائرات التابعة للتحالف الدولي مرابطة في تركيا ضمن عملية المطرقة المرفوعة لحماية الشعب الكوردي.

**ثالثاً: سحب الدوائر والهيئات الحكومية من كوردستان:** بتاريخ 1991/10/23 قامت الحكومة العراقية بسحب الدوائر والإدارات الحكومية من اربيل والسليمانية ودهوك باستثناء دوائر الصحة والماء والكهرباء والجامعة والدوائر المتعلقة بتوزيع المواد التموينية. وطلبت من الموظفين في تلك المحافظات الالتحاق بوظائفهم في مدينة الموصل وكركوك. وبرتت الحكومة قرارها هذا بعدم قدرة الموظفين الحكوميين من أداء مهامهم وواجباتهم بسبب التدخل المتزايد للأحزاب الكوردية والبيشمركة في شؤونهم. الا ان الغالبية العظمى من الموظفين والمعلمين والشرطة والقضاة ظلوا مستمرين في أداء واجباتهم بصورة اعتيادية رغم قيام الحكومة بقطع رواتبهم. وقد ابدى أبناء كوردستان تفانيهم وإخلاصهم في سبيل إنجاح مهامهم وواجباتهم وكانوا فعلاً مثلاً رائعاً للوطنية والشعور بالمسؤولية في تلك الفترة الحرجة التي مرت بها كوردستان.

**رابعاً: فرض حصار اقتصادي على كوردستان:** قام النظام العراقي بوضع كوردستان تحت الحصار وذلك بعد سحب قواته إلى ما وراء الخط الدفاعي، وبعد ان قطع كافة الرواتب للموظفين في المناطق الكوردية بدأ بأحكام حصار اقتصادي بشكل تدريجي حتى يتجنب مواجهة مباشرة مع الأمم المتحدة. وبذلك أصبحت مناطق

كوردستان الخارجة عن سلطة النظام العراقي خاضعة لحصار مزدوج، الأول ما فرضه مجلس الأمن الدولي على العراق بعد عزو الكويت والثاني الحصار الذي فرضته الحكومة العراقية.

وكان هدف النظام العراقي من هذه الأحداث هو الضغط على القيادة الكوردية وإجبارها على توقيع اتفاق معها وفق الشروط التي يريدها. كما وكان يهدف كذلك إلى جعل الحياة في تلك المحافظات صعبة للغاية كي تؤدي إلى أحداث حالة من الفوضى والاستياء ويضطر السكان إلى المطالبة بعودة الحكومة إلى كوردستان. وفعلاً ترك هذا الحصار أثارا سيئة على الاوضاع المعاشية للسكان خاصة الفئات الفقيرة منهم، كالموظفين والعمال والفلاحين وصغار الكسبة، وتدهورت أمورهم الحياتية. إلا أن الناس صمدوا صموداً رائعاً وفضلوا تحمل كل شيء في سبيل التمتع بالحرية والكرامة القومية وزادت نقمة الشعب على النظام الدكتاتوري وكرهيتهم تجاهه. كل هذه لأحداث التي وقعت أثناء استمرار المفاوضات أدت إلى تعكير أجواء المفاوضات تدريجياً إلى إن توقفت في نهاية عام 1991<sup>(1)</sup>.

أن أحداث تلك المرحلة أثبتت إن كوردستان لا تتحمل سلطتين معاً، سلطة كوردية والتي تستمد شرعيتها من الثورة ضد النظام ومن الانتفاضة، وسلطة النظام الديكتاتوري المبعوض لدى الشعب، وهاتان السلطتان لا يمكنهما العمل معاً الى النهاية. والنتيجة كان يجب أن تترك احدى السلطتين الساحة للاخرى وتختفي عن الانظار، وهكذا وجدت قيادة الجبهة الكوردستانية نفسها فجأة في مواجهة أوضاع صعبة للغاية. ومعلوم أن الشرعية التي كانت تتمتع بها الجبهة الكوردستانية أثناء الانتفاضة قد ضعفت كثيراً نتيجة الانتكاسة التي أصابت الانتفاضة والنزوح الجماعي للشعب الكوردي. ومن جانب آخر إن المصاعب التي تعترض الإدارة والحكم أكبر من ان تستطيع الجبهة التي تتشكل من ثمانية أحزاب ستة منها لها حق الفيتو، قيادة هذه الاوضاع ومعالجتها، حيث إن هناك اختلافاً واضحاً بين الثورة والانتفاضة وبين الإدارة والحكم<sup>(2)</sup>. وبالرغم من كل ذلك الا ان الجبهة استمرت في إدارة المناطق الكوردية الخارجة عن سلطة النظام لعدة أشهر أخرى، لحين إجراء انتخابات عامة لانتخاب حكومة قائمة على اختيار الشعب والتخلص من الشلل الإداري الذي كانت تعاني منه كوردستان منذ الانتفاضة.

(1) د.فاضل الزهاوي (المصدر السابق) ص198-206.

كذلك انظر محمد صالح عقراوي (الكرد والدولة المستقلة وفق المعاهدات والمواثيق الدولية) الطبعة الاولى اربيل/2005، ص229.

(2) فهريد نيهسه سرد، كوردستان ومهسه له كاني نيه منى قه ومى، چاپى يه كه م/سليمانى 1998، ص128-129.

## المطلب الثاني

### إجراء الانتخابات العامة وتشكيل حكومة إقليم كردستان

لقد احدث قرار الحكومة العراقية سحب دوائرها وفرضها حصاراً اقتصادياً على المحافظات الكوردستانية، بالإضافة إلى سوء الأحوال المعيشية والحياتية أزمة حقيقية للجبهة الكوردستانية وأوجد فراغاً إدارياً وقانونياً لأكثر من ثلاثة ملايين من سكان المحافظات الثلاثة. وكان النظام يتصور انه بذلك سوف ينصب فخاً في حالة أقدام الجبهة الكوردستانية على إقامة إدارة مستقلة، فأن ذلك سوف يدق جرس الانذار لكل من تركيا وسوريا وايران والغرب أيضاً. وكان من المهم ان تؤكد كافة الاحزاب الكوردية عن نواياها في البقاء ضمن اطار الدولة العراقية<sup>(1)</sup>.

غير أن كفاح الشعب الكوردي لنيل حقوقه القومية ومساغيه لتقرير مصيره في العقود الماضية والتي توجت بالانتفاضة الشعبية في ربيع/1991 والنزوح الجماعي والتي رافقتها ظروف ومواقف دولية واقليمية جيدة خاصة بعد صدور القرار 688 وفرض المنطقة الامنة شمال خط 36، وادت في نهاية المطاف الى انسحاب السلطات العراقية المركزية من اغلب مناطق كردستان العراق. كل هذه التطورات أوجدت حالة واقعية وجد فيها هذا الشعب نفسه المسيطر الفعلي والواقعي على القسم اكبر من كردستان العراق. وبالتالي اصبحت الجبهة الكوردستانية السلطة الفعلية في هذه المناطق واصبحت الطريق امامها ممهدة لاتخاذ خطوات عملية في سياق تجسيد الشعب الكوردي لحق تقرير مصيره في هذا الجزء من كردستان، وعليه فأن هذا الامر الواقع كان يستوجب اتخاذ قرارات و اجراءات لملء هذا الفراغ الاداري والسياسي. ومن جهة اخرى فان اي محاولة من جانب السلطات العراقية لقلب هذا الوضع وتغييره من خلال أستعمال القوة المسلحة يعد مبدئياً انتهاكاً للقانون الدولي العام بالإضافة الى اعتباره أنتهاك للحماية الدولية المفروضة على تلك المنطقة<sup>(2)</sup>.

قلنا ان الجبهة الكوردستانية اصبحت سلطة الامر الواقع في كردستان المحررة وكانت هذه السلطة ضرورية لتحقيق الامن والنظام وتمشية شؤون المواطنين في الدوائر الحكومية. فلو لم تكن الجبهة موجودة لاضطرت الجماهير في هذه المحافظات الى اختيار سلطة تمثلها. فالسلطة السياسية تعد ظاهرة اجتماعية في المقام الاول، لانها لايتصور وجودها خارجة الجماعة، كما وانه لا قيام للجماعة بدون سلطة<sup>(3)</sup>.

فالجبهة الكوردستانية على علاقتها كانت تتمتع بنوع من الشرعية الثورية، لانها خاضت كفاحاً مسلحاً ضد السلطة المركزية في بغداد من اجل الحصول على الحقوق القومية للشعب الكوردي في كردستان العراق. وقد

(1) ديفيد مكدول (المصدر السابق) ص567.

(2) عبد الرحمن سليمان الزيباري (المصدر السابق) ص387-389.

موضوع ( الامر الواقع كمبرر لحق الشعب الكوردي في تقرير المصير)

(3) د.فاضل الزهاوي (المصدر السابق) ص236 نقلا عن د.ثروت بدوي،النظم السياسية، ص17.

اتخذت قيادة الجبهة قراراً هاماً باجراء الانتخابات العامة في مناطق كردستان الخارجة عن السلطة المركزية في بغداد، كوسيلة ديمقراطية للانتقال من الشرعية الثورية الى الشرعية الدستورية والحصول على رضا الشعب لتشكيل حكومة منتخبة. ولتحقيق هذا الهدف اصدرت بتاريخ 8/نيسان/1992 القانون رقم (1) لسنة 1992 بانتخاب المجلس الوطني لكوردستان العراق وكذلك القانون رقم (2) لانتخاب قائد الحركة التحررية الكوردية الذي يعتبر رئيساً للاقليم.

و يرى (د. فاضل الزهاوي) ان السبب الرئيس الذي حمل الجبهة الكوردستانية على اتخاذ هذا القرار باجراء الانتخابات لاختيار مجلس نيابي هو لتقرير مصير الاتفاق بين الجبهة والحكومة العراقية من قبل ذلك المجلس المنتخب باعتباره يمثل الارادة العامة للشعب الكوردي. اذ ان المفاوضات التي كانت تجري في تلك الفترة بين الجبهة وبين الحكومة العراقية في بغداد، قد تمخضت عن ظهور خلاف بين وجهات نظر الحزبين الاتحاد الوطني الكوردستاني بقيادة السيد جلال الطالباني والحزب الديمقراطي الكوردستاني بقيادة السيد مسعود البارزاني. وترتكز الخلاف بشأن اقرار مسودة الاتفاق التي كانت تعتبر الصيغة النهائية بالنسبة للجانب العراقي. فقد مالت قيادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني نحو التوقيع على الاتفاقية مع ابقاء المسائل المختلف بشأنها وتعليق حسمها الى المستقبل، في الوقت الذي كانت قيادة الاتحاد الوطني الكوردستاني ومعها بعض الاطراف الجبهة تعارض التوقيع على هذا المسودة لكونها لا تلبى جميع المطالب المشروعة للشعب الكوردي. وقد ادى هذا الخلاف الى ضرورة الرجوع الى الشعب ليقرر رأيه بشأن هذا الموضوع الحساس عن طريق الاستفتاء، ولكن فكرة الاستفتاء قد اهملت وحلت محلها فكرة تشكيل برلمان منتخب. وكان القصد الاساسي من انتخاب البرلمان هو لاجل الوصول الى قرار فيما اذا كان ينبغي التوقيع على مسودة الاتفاق المقترح مع بغداد أم لا. لذلك فإن المادة (56) من قانون انتخابات المجلس الوطني قد اشارت الى ان من صلاحيات المجلس هو (اقرار الاتفاقيات والبت في المسائل المصيرية لشعب كردستان العراق وتحديد العلاقة القانونية مع السلطة المركزية) (1).

وقد حدد يوم 19/ أيار/ 1992 لاجراء الانتخابات العامة ويعتبر هذا اليوم يوماً تاريخياً بالنسبة للشعب الكوردي والحركة الديمقراطية في العراق والمنطقة. حيث قام شعب كردستان المحررة في ذلك اليوم بانتخاب أول برلمان وفي جو ديمقراطي حر حيث تشابكت فيه الأعلام الملونة والشعارات المختلفة للقوائم المشاركة في تلك الانتخابات. وقد شارك الجميع بلهفة وشوق، وارتدى كثير من المواطنين الملابس المزركشة معلنين عن فرحتهم وسعادتهم بهذه المناسبة وكأنه يوم عيد. وقد تنافست الاحزاب والقوائم التالية على مقاعد المجلس الوطني الكوردستاني المئة:

1- قائمة الحزب الديمقراطي الكوردستاني.

2- قائمة الاتحاد الوطني الكوردستاني ومعه حزب كادحي كردستان .

(1) د.فاضل الزهاوي (المصدر السابق) ص239-240.

- 3- القائمة الاسلامية (المؤلفة من ممثلي الحركة الاسلامية في كردستان و الاسلاميين المستقلين الذين شكلوا فيما بعد الاتحاد الاسلامي الكوردستاني).
- 4- قائمة الحزب الاشتراكي الكوردستاني (حسك) ومعه حزب الاستقلال الكوردستاني (باسوك).
- 5- قائمة اقليم كردستان للحزب الشيوعي العراقي.
- 6- قائمة الديموقراطيين المستقلين.

كما وتنافست القوائم المسيحية التالية على المقاعد الخمسة المخصصة لهم:

- 1- قائمة الحركة الاشورية الديموقراطية.
- 2- قائمة اتحاد مسيحي كردستان.
- 3- قائمة الكلدو اشوري الديموقراطي.
- 4- قائمة الديموقراطيين المسيحيين.

وقد اظهرت نتائج الانتخابات ان جميع القوائم المشاركة حصلت على نسبة ادنى من النسبة القانونية لدخول البرلمان وهي 7% من مجموع اصوات الناخبين عدا قائمتي الحزبين: الحزب الديموقراطي الكوردستاني والاتحاد الوطني الكوردستاني. وقد قسمت الاصوات التي حصلت عليها تلك القوائم على الحزبين بالتساوي وبذلك حرمت تلك الاحزاب من الحصول على اي مقعد في اول برلمان لكوردستان. وهذه النقطة هي احدى المآخذ المهمة التي يمكن توجيهها الى قانون الانتخابات رقم (1) سنة 1992، لأن في تلك المرحلة التاريخية الحساسة والانتقالية في تاريخ الشعب الكوردي، كانت المصلحة القومية العليا تقتضي مشاركة جميع الاطراف في المجلس الوطني حتى يشترك الجميع في تحمل المسؤوليات الصعبة في تلك المرحلة الانتقالية، ومن جانب اخر خلا البرلمان من أي صوت معارض خارج الحزبين. وعلى هذا الاساس تم تقسيم البرلمان والحكومة على الحزبين على أساس المناصفة وایجاد صیغة (فیفتی- فیفتی) المشتومة في كل شئ في الادارات والمؤسسات الحكومية التي تشكلت فيما بعد، وحدث حالة من الفوضى الادارية والمنافسة الحزبية غير الصحيحة في جميع المجالات التي ادت في نهاية المطاف وبعد اقل من سنتين من عمر البرلمان والحكومة الى الاقتتال الداخلي وتقسيم الاقليم والادارة الى قسمين<sup>(1)</sup>.

وقد حصل اتفاق بين قيادة الحزبين على ان يكون رئيس البرلمان من الحزب الديموقراطي الكوردستاني ورئيس مجلس الوزراء من الاتحاد الوطني الكوردستاني، وكذلك تقرر تشكيل حكومة ائتلافية بمشاركة عدد من الاحزاب والفتات التي شاركت في الانتخابات ولم تحصل على نسبة الدخول في البرلمان عن طريق منحهم عدداً من المقاعد الوزارية، باستثناء حزب كادحي كردستان حيث حصلوا على (3) مقاعد لكونهم اشتركوا مع الاتحاد الوطني الكوردستاني بقائمة واحدة. وعلى هذا الاساس حصل كل من الحزب الشيوعي وحزب الكادحين والحركة الاشورية

(1) سرهنك حميد برزنجي (انتخابات اقليم كردستان العراق)، ص 283 ومابعده، فصل بعنوان (واقع انتخابات 19/مايس/1992 بين النظرية والتطبيق دراسة ومقارنة، الطبعة الاولى، اربيل/2002، كذلك انظر د. فاضل الزهاوي (المصدر السابق) ص 271 ومابعده.

على حقائق وزارية. أما بالنسبة للقائمة الاسلامية، فقد تمت مفاتحة قيادة الحركة الاسلامية في كردستان لوحدها، رغم انها كانت ممثلة بنسبة 50% في تلك القائمة باتفاق موقع بينها وبين ممثلي كتلة المسلمين المستقلين. حاولت قيادة الحركة الاسلامية لوحدها دون المشاورة مع حلفاءها الحصول على حقيبة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، الا ان طلبها رفض وعرضت عليها حقيبة وزارة العدل وقبلت بها ورشحت احد اعضاءها في المكتب السياسي، ولكن تم رد هذا المرشح وطلب منها ترشيح شخص اخر الا ان قيادة الحركة اصررت على تمسكها بمرشحها بالرغم من ان القائمة الاسلامية ضمت اساتذة جامعيين مرموقين من حملة الشهادات العليا. وبذلك ساهم الطرفان في حرمان ممثلي القائمة الاسلامية في أول حكومة ديمقراطية منتخبة في كردستان<sup>(1)</sup>.

اما بالنسبة لمرشحي قيادة الحركة التحررية الكردية أي (رئيس الاقليم) فلم يحصل اي من المرشحين على الاغلبية المطلقة أي (النصف + واحد) في الجولة الاولى، اذ كان عدد الاصوات التي حصل عليها السيدين (مسعود البارزاني و جلال الطالباني) كانت متقاربة غير ان كلاً منهما حصل على اقل من نصف مجموع اصوات الناخبين أو المصوتين وبذلك تم تأجيل هذا الموضوع في ذلك الوقت<sup>(2)</sup>.

انعقد أول اجتماع للمجلس الوطني الكوردستاني بتاريخ 1992/6/4 وبعد هذا التاريخ بشهر أي في 1992/7/5 تمت المصادقة على التشكيلة الأولى لحكومة اقليم كردستان. وقد سارت اجتماعات المجلس الوطني الكوردستاني في عام 1992 وعام 1993 سيراً اعتيادياً، واستطاع أن يصدر عدداً من القوانين والقرارات ذات الاهمية الخاصة وفقاً للمعايير الديمقراطية المتبعة في العالم اليوم ومن اهم هذه القوانين والقرارات قانون مجلس الوزراء والقوانين الخاصة بوزارات حكومة الاقليم وقانون السلطة القضائية والقوانين الخاصة بالاحزاب والجمعيات والمطبوعات والاسلحة وغيرها. وكذلك اصدار عدد من القرارات منها قرار استحداث جامعة دهوك وقرار اعادة فتح جامعة السليمانية. غير أن أهم هذه القرارات على الاطلاق والتي يعتبر انجازاً تاريخياً بالنسبة للمجلس الوطني الكوردستاني هو قرار اعلان الاتحاد الفدرالي رقم (22) في 1992/10/4 لتنظيم العلاقة القانونية بين سلطات الاقليم والسلطة المركزية في بغداد على أساس الفدرالية. وهكذا يمكن ان نقول ان المؤسسات القائمة في كردستان العراق تشكل اساس نظام سياسي خاصة من الناحية الدستورية والدولية، فهناك سلطة تشريعية ويتمثل في المجلس الوطني الكوردستاني واخرى تنفيذية يتمثل في المجلس الوزراء وسلطة قضائية متكاملة التي تشكل في مجموعها الادارة المحلية لاقليم كردستان العراق ومن حيث الواقع كانت السلطات الثلاث في الاقليم تمارس مهامها باستقلالية عن الحكومة العراقية التي انسحبت من الاقليم وتخلت عن التزاماتها الامنية والادارية والاقتصادية.

اما من الناحية القانونية فقد قام برلمان كردستان باعلان المناطق المحررة من كردستان اقليمياً ضمن عراق ديمقراطي تعددي تطبيقاً لحقه المشروع في تقرير المصير. وبهذا استطاع الشعب الكوردي في هذا القسم من

(1) د. فاضل الزهاوي (المصدر السابق) ص271.

(2) بدران احمد حبيب (ههلبژردنه كانی كوردستان) ص58.

كوردستان العراق من إقامة تجربة سياسية متواضعة على اساس الديمقراطية المرتكزة على حق شعب كوردستان العراق في المشاركة في صنع القرار عن طريق ممثلين المنتخبين انتخاباً حراً عاماً ومباشراً، بالإضافة الى احترام حرية الرأي والصحافة والتعددية الحزبية واحترام حقوق الانسان. فكان الأمل والانتظار من المجتمع الدولي أن يدعم هذه التجربة المتواضعة خدمة للانسانية والعدالة<sup>(1)</sup>.

---

(1) انظر مجموعة القوانين والقرارات الصادرة عن المجلس الوطني الكوردستاني الاجزاء الاول والثاني الطبعة الاولى/1997 كذلك انظر عبد الرحمن سليمان الزبياري (المصدر السابق) ص483-484. كذلك انظر مقال بعنوان (اقليم كوردستان العراق، المجلس الوطني الكوردستان العراق) المطبوع في عام 1998 من قبل رئاسة المجلس الوطني لاقليم كوردستان العراق ص33-34.

## المبحث الثالث

### موقف المجتمع الدولي من التجربة السياسية الكوردية

#### المطلب الاول

#### الموقف الدولي والاقليمي من البرلمان والحكومة الكوردية

بالرغم من وجود المبررات التاريخية والقانونية وكذلك السياسية الكافية التي تعطي الحق لشعب كوردستان العراق باجراء الانتخابات العامة لانتخاب المجلس الوطني الكوردستاني وحكومة منبثقة عنها، خاصة بعد التطورات والاحداث الكبيرة التي حدثت قبلها بصورة متتالية وتمثل في الانتفاضة الشعبية والنزوح الجماعي والحماية الدولية وسحب النظام العراقي للدوائر والمؤسسات الادارية من المحافظات الكوردية. ومن جانب اخر فان هذه الانتخابات تعتبر متفقة مع نصوص اتفاقية الحادي عشر من اذار/1970، وان المجلس الوطني الكوردستاني ومجلس وزراء اقليم يعتبران امتداداً طبيعياً ومكماً للمجلس التشريعي والمجلس التنفيذي لمنطقة الحكم الذاتي كوردستان العراق. غير أن الحكومة العراقية اعلنت عن عدم اعترافها اساساً بتلك الانتخابات واعتبارها مخالفةً للدستور والقوانين العراقية النافذة.

وقد نشرت وكالات الانباء والاذاعات العالمية تقارير مفصلة عن التطورات الجارية في كوردستان العراق وعملية الانتخابات العامة. منها ما نشرته اذاعة المانيا في 19/5/1992 من ان الرئيس العراقي صدام حسين اعتبر هذه الانتخابات غير مشروعة، كما ان ايران وتركيا كانتا تراقبان بأهتمام بالغ هذه التطورات وقد عبر القادة الكورد عن اسفهم لموقف طهران وانقرة الراض لانتخابات بالرغم من ان القادة الكورد اكدوا مرارا خاصة في تلك الفترة ان هذه الانتخابات لا تهدف الى استقلال كوردستان وتشكيل دولة كوردية. كما ان اذاعة صوت امريكا نشرت في 18/5/1992 ان وزارة الخارجية الامريكية اعلنت انها لن ترسل مراقبين رسميين للاشراف على الانتخابات الكوردية في كوردستان العراق، ولكنها اعربت عن التأييد لاجراء الانتخابات، وفي نفس الوقت اعربت عن رفضها لقيام كيان سياسي مستقل في شمال العراق. كما واعلنت المتحدثة بأسم وزارة الخارجية الامريكية (مارغريت تاتوايلر) عن امل حكومتها في ان تجري الانتخابات في شمال العراق في ظل اجواء سلمية وآمنة وان تؤدي الى تحسين الحياة المعيشية للسكان التركمان والاشوريين والكورد في شمال العراق، ورحبت المتحدثة الامريكية بالضمانات التي قدمها زعماء الكورد العراقيين بأن الغاية من هذه الانتخابات لا تمثل بشكل او بأخر خطوة نحو الانفصال<sup>(1)</sup>.

ومن الملاحظ ان عددا كبيرا من المراقبين الاجانب من مختلف الدول خاصة بريطانيا ومانيا وهولندا والدانمارك وامريكا وفرنسا وتركيا ولبنان وسوريا وغيرها راقبوا عملية الانتخابات في يوم 19/5/1992، غير أنه بعد الانتخابات الكوردية تجنبت وكالات الاغاثة التابعة للامم المتحدة التعامل المباشر مع الادارة الرسمية والمؤسسات

(1) بدران احمد حبيب (المصدر السابق) ص 169-171.

المعنية في كردستان خوفاً من أن يفهم أنه اعتراف ضمني بحكومة إقليم كردستان، وهكذا تم تجاهل حكومة الاقليم في أهم قضية واجهتها وهي إعادة تأهيل كردستان مع العلم أن حرمان الكورد من تسلم مقاليد أمورهم كان متناقضاً مع المبادئ الأساسية للاعانة والتنمية بشكل خاص، إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار ضخامة التدمير والهدم التي تعرضت لها مناطق كردستان العراق والتي أدت إلى التدمير شبه كامل للزراعة الريفية خلال أكثر من عقد من الزمن، لقد عانى الشعب الكوردي من ضعف الالتزام الدولي تجاهه. وفي المقام الأول سمح قرار الأمم المتحدة بتقديم المعونات تحت اسم مذكرة التفاهم مع بغداد المجال الواسع لصدام حسين لتقويض جهود الاغاثة الدولية، وقد ترافق ذلك مع نقص حاد في التمويل لعملية إعادة التأهيل. في بداية الازمة قدم برنامج الأمم المتحدة للتنمية تقريراً عرض فيه استراتيجية طويلة ومتوسطة المدى لإعادة تأهيل كردستان بدءاً بتوفير الأمن والغذاء وتنظيف حقول الالغام وانعاش الاقتصاد الريفي، ولكن بعد سنتين فشل برنامج الأمم المتحدة للتنمية في تحقيق أي تقدم يذكر في مجال توصيات التقرير<sup>(1)</sup>.

اقتنع القادة الكورد بضرورة تحسين العلاقات مع تركيا، لأن تركيا كانت تعتبر مفتاح المستقبل لكردستان العراق وأن الحماية الدولية تكون عن طريق تركيا خاصة وأن الرئيس أوزال قد أبدى رغبته في التخلي عن الميراث الكمالي المتعلق بالكورد. لهذا السبب فتح الحزبان الرئيسيان مكاتب لهم في انقرة. ولكن تركيا استغلت الوضع الكوردي في كردستان العراق للحصول منهم على المشاركة في عملية ضخمة ضد مسلحي حزب العمال الكوردستاني (PKK) في المنطقة الحدودية خلال شهري العاشر والحادي عشر من عام 1992. وكون تركيا امتنعت عن الاعتراف الشرعي بالحكومة الكوردية، فأن اعتمادها على كورد العراق في تأمين الحدود تضمن اعترافاً بمقتضى الأمر الواقع. وفعلاً فقد اعطت الحكومة التركية في شهر اب/1993 للحكومة الكوردية في اربيل (13.5 مليون دولار) وهو عمل يصعب أن تقوم به حكومة لا تعترف بالآخرى. ولكن مع كل ذلك تعاونت تركيا مع كل من سوريا وإيران في الاجتماعات الدورية للجنة المشتركة بين هذه الدول الثلاث التي كانت تعقد في عواصم تلك الدول بذريعة الحفاظ على وحدة الأراضي العراقية، وقد عارضت هذه الدول الاعلان الرسمي عن دولة فيدرالية في العراق<sup>(2)</sup>.

وإن هذه التطورات الأخيرة على الساحة الكوردستانية بعد عام 1991 التي أدت إلى ولادة برلمان وحكومة كوردستانية منتخبة، بالإضافة ما صدر في هذا الشأن عن المعارضة العراقية في مؤتمر فيينا في حزيران/1992 والمتضمن اعترافها بحق تقرير المصير للشعب الكوردي ضمن عراق ديمقراطي موحد. وكذلك طرح موضوع الدولة الفدرالية لحل المعضلة القومية في العراق، أي طرح الصيغة الدستورية الفدرالية كحل ديمقراطي للقضية الكوردية في العراق من قبل مؤتمر صلاح الدين للمعارضة العراقية في تشرين الأول/1992 هذه التطورات السياسية لم تلق موقفاً إيجابياً من قبل معظم الدول العربية والاقليمية المجاورة للعراق، التي لم تكتف بمعارضتها فقط بل صارت

(1) ديفيد مكدول (المصدر السابق) ص 572-573.

(2) ديفيد مكدول (المصدر السابق) ص 574-576.

تحريك المؤامرات والدسائس لافشالها. وهذا بالطبع كان يتناقض مع التطلعات الديمقراطية للقوى الوطنية العراقية من عربية وكوردية وغيرها من مكونات الشعب العراقي والتي وصلت الى تبني هذه الفكرة أي فكرة الاستقرار الديمقراطي الدستوري لحل المعضلة القومية المستعصية في العراق. وبلاشك فأن مثل هذه المواقف السلبية والتحركات المريبة تعتبر تدخلا فاضحا في الشؤون الداخلية للشعب العراقي للابقاء على النظام الدكتاتوري دون غيره<sup>(1)</sup>. ومن الجدير بالذكر ان وزراء الخارجية لكل من ايران وتركيا وسوريا عقدوا اول اجتماع لهم في 10/شباط/1993 في دمشق وبحثوا التطورات التي حصلت في كردستان العراق بعد الانتخابات العامة واعتبروها خطوات نحو تشكيل دولة كوردية في كردستان العراق واتفقوا على منعها واعاققتها واعادتها الى الورا<sup>(2)</sup>.

---

(1) د. سربست توفيق (الفدرالية الكوردستانية والتوقعات المستقبلية) الطبعة الثانية - 2002 اربيل، ص 34  
كذلك انظر تشارلز تريب (المصدر السابق) ص 356.

(2) كريس كوجيرا (بزوتنه وهى كورد وهيوای سهر به خویى) ص 142، ودرگيران/ نه كرمى ميهردار سليمانى/ 2002

## المطلب الثاني

### الموقف الدولي والاقليمي من الصراع الداخلي في كردستان

ان جذور الصراع الداخلي في كردستان العراق قديم قدم الحركة التحررية الكوردية المعاصرة، بعضها تعود الى طبيعة التركيبة القيادية للحزب الديمقراطي الكوردستاني منذ تشكيله في عام 1946. وقد ظهرت الخلافات الكامنة الى السطح اثناء الثورة الكوردية في عام 1964 بين الملا مصطفى البارزاني وجناح ابراهيم احمد - جلال الطالباني في المكتب السياسي للحزب في تلك الفترة، والتي ادت الى حدوث انشقاق خطير وصراع دموي في الحركة الكوردية في العراق والذي استمر حتى اعلان اتفاقية الحادي عشر من اذار/1970. ومرة اخرى ظهر هذا الخلاف بعد تجدد الثورة الكوردية في عام 1976 بين القيادة المؤقتة للحزب الديمقراطي الكوردستاني والاتحاد الوطني الكوردستاني الذي اعلن عن تشكيله بزعامه جلال الطالباني بعد انهيار الثورة الكوردية في عام 1975 اثر اتفاقية الجزائر المشؤمة بين ايران والعراق. واستمر الصراع الدموي بين هاتين القوتين بشكل او باخر حتى اواسط الثمانينات من القرن الماضي اثناء الحرب الايرانية العراقية. وعندما شكلت الجبهة الكوردستانية في ايار/1988 أي بعد مأساة حلبجة، شهدت العلاقات بين الحزبين شكلا من الوئام والتعاون والتنسيق وخفت حدة الصراع. ولكن الاسباب الحقيقية للصراع والتي تتعلق بمسألة زعامة الحركة التحررية الكوردية، بقيت كالنار تحت الرماد. فالانتخابات العامة التي جرت في ايار/1992 وتشكيل حكومة اقليم كردستان، لم تستطع من اخفاء الخلافات والانقسامات الجوهريه والطويلة الامد والتي بدأت تظهر من جديد في تلك الفترة.

ان اجراء انتخابات حرة مسألة وتطبيق ديمقراطية فعلية والتي تتطلب بناء مؤسسات جديدة بالثقة مسألة اخرى تماما، وسباق التعادل والصراع بين الحزب الديمقراطي الكوردستاني والاتحاد الوطني الكوردستاني اكد على حقيقة وعمق العداوات المتشعبة والمتداخلة بين الحزبين والقيادتين<sup>(1)</sup>.

بالاضافة الى حرمان حكومة اقليم كردستان من الاعتراف الخارجي، فقد بقي الزعيمان مسعود ابارزاني وجلال الطالباني خارج المؤسسات الدستورية لممارسة السلطة والقيادة، مما ألحق الضرر الاكبر بحكومة اقليم كردستان ولم تنتهياً الظروف الملائمة لتطوير المؤسسات الديمقراطية. لان الحكومة والبرلمان كانا ينفذان قرارات وتوجيهات الزعيمين والمكتبين السياسيين للحزبين والذين لم يكن لهما استراتيجية مشتركة، بل لم تكن هناك استراتيجية على الاطلاق في تلك الفترة مع الاسف الشديد سوى استراتيجية الفوز على الحزب الاخر. ولضمان التكافؤ بين الحزبين في الحكومة الكوردية، وزعت المناصب الحكومية بالتساوي، فاذا كان الوزير من اعضاء احد الحزبين، ينبغي ان يكون نائبه من الحزب الاخر وبنفس المستويات والصلاحيات. أي ان هناك كانت ادارتان متوازيتان ابتداءً من الشرطي في الشارع مروراً بالتدريس في مدرسة او الجامعة وصولاً الى الوزير. وبات

(1) ديفيد مكدول (المصدر السابق) موضوع بعنوان (ديمقراطية ام قبلية جديدة) ص576.

الانضمام الى احد الحزبين شرطا لازما للتعين والترقية. وهكذا بعد زوال القبليّة التقليديّة كاحدى اشكال التنظيم الاجتماعي- السياسي في كردستان خلال السبعينات من القرن الماضي، شهدت التسعينات ولادة قبليّة جديدة عندما تنافس الحزبان الرئيسان (المتحالفان) على السيطرة على كل شيء في كردستان العراق<sup>(1)</sup>.

وبناء على ما سبق فقد شهدت التجربة السياسية الكوردية حالة عدم استقرار هيكلي خطير، وكان استقرار الحكومة الكوردية يتوقف مباشرة على ابقاء التعاون بين الحزبين KDP و PUK، في وقت شرعت فيه الدول المجاورة (ايران وتركيا وسوريا بالاضافة الى النظام العراقي) بصورة جدية بالعمل على اضعاف الاستقرار الذي كان ضعيفا بالاصل. وبحلول عام 1993 كانت دولة الامر الواقع الكوردي في خطر التمزق بسبب المكائد السياسية من الدول المجاورة وبالطبع لم يكن أي من الحزبين KDP و PUK بريئا عندما غاصت كردستان العراقية في احوال الحرب الاهلية، حيث استمر كلا الحزبين على العمل على اذكاء الكراهية ضد الاخر وكانا يتنافسان على الموارد والنفوذ والهيبة وكانت مؤسسات الحكومة الاقليمية مسرحا يجري فيه الاقتتال والصراع<sup>(2)</sup>.

الشرارة الاولى للاقتتال الداخلي حدثت بين الحزب الديمقراطي الكوردستاني والحزب الاشتراكي الكوردستاني (حسك) في 1993/12/10 في السليمانية بعد اعلان الاخير انسحابه من الانضمام الى الحزب الديمقراطي الكوردستاني الموحد. وبعد هذه الحادثة اندلع القتال بين الاتحاد الوطني الكوردستاني والحركة الاسلامية في كردستان العراق في 1993/12/16 حيث بدأ في كفري ولكن خلال ايام قليلة انتقلت المعارك الى رانية واربييل والسليمانية وحلبجة وغيرها. في مثل هذه الظروف المعقدة والتي بدأت تسير من سيء الى الاسوء كان الاتحاد الوطني الكوردستاني أعلن عن دعمه وتعاطفه مع الحزب الاشتراكي الكوردستاني بزعامة محمد الحاج محمود، في حين ابدى الحزب الديمقراطي الكوردستاني عن تعاطفه وتقاربه مع الحركة الاسلامية، ظهر بأن هناك نوع من التغيير في ميزان القوى لصالح الاتحاد الوطني الكوردستاني بعد انتصاره على الحركة الاسلامية واجبار قياداتها الى اللجوء الى ايران.

في 1/ايار/1994 وعلى اثر حادثة شخصية على قطعة من الارض في بلدة (قلعة دزة) انفجر الوضع بسرعة بين الحزبين في جميع مناطق كردستان المحررة خاصة في اربيل والسليمانية ومناطق اخرى وخلفت الاشتباكات اعدادا كبيرة من القتلى والجرحى وادت الى شل عمل الحكومة والبرلمان. فاصبحت محافظة دهوك وزاخو القريبة من الحدود التركية منطقة نفوذ الحزب الديمقراطي الكوردستاني والتي كانت لها واردات كمركية كبيرة، في حين كانت منطقة نفوذ الاتحاد الوطني الكوردستاني تتركز في السليمانية القريبة من الحدود الايرانية ولم تكن لها واردات ذات شأن وللخروج من هذا المأزق المالي قامت القوات التابعة للاتحاد الوطني الكوردستاني بأخراج الحزب الديمقراطي الكوردستاني من اربيل العاصمة وربطت اخلاءها بتقاسم واردات ابراهيم الخليل بين الحزبين<sup>(3)</sup>.

(1) ديفيد مكدول (المصدر السابق) ص 577.

(2) ليام اندرسن وغاريت ستانسفيلد (المصدر السابق) ص 326.

(3) كريس كوجيرا (المصدر السابق) ص 151-153.

جرت محاولات عديدة لايقاف القتال واعادة السلام والاستقرار الى الاقليم منها محلية من قبل الاحزاب والشخصيات الكوردية، ومنها دولية واخرى اقليمية. في اواخر تموز/1994 تم اجراء مفاوضات في باريس برعاية فرنسية ومرة اخرى في (دروغيدا قرب دبلن في ايرلندا) برعاية امريكية ومشاركة تركية في اب/1995 وبعد ذلك استطاع المسؤولون الايرانيون عقد اجتماع بين الحزبين في طهران في تشرين الاول عام 1995 والوصول الى توقيع اتفاق جانبي بينهما. وكانت ايران تريد ان تنافس الولايات المتحدة الامريكية وتركيا كعامل رئيسي ومؤثر في المنطقة وكانت في موقع قوي لانها كانت مسيطرة على المنفذ الوحيد للاتحاد الوطني الكوردستاني الى العالم الخارجي<sup>(1)</sup>.

وبالرغم من ارتفاع الكلفة البشرية والمالية للاقتتال الداخلي في كوردستان، لم يكن الحزبان قادرين على حل خلافاتهما، بل استمرا باثارة جميع نقاط الخلاف لملها بقوة السلاح. وفي ظل تلك الظروف كان من المحتم ان يبحث الفريقان عن حلفاء لهما خارج المنطقة الكوردية، وفي البداية توجه الحزب الديمقراطي الكوردستاني نحو تركيا لتأمين الدعم والمساعدات لعدد من الحملات التي قامت بها القوات التركية خلال تلك السنوات لتدمير قواعد حزب العمال الكوردستاني (PKK). وفيما حاول الاتحاد الوطني الكوردستاني الحصول على الدعم الايراني والذي له مصلحة في تثبيت نفوذه في المنطقة الكوردية وضرب القواعد التابعة للحزب الديمقراطي الكوردستاني الايراني<sup>(2)</sup>.

بعد هدوء نسبي استمر لعدة اشهر عدا بعض المناوشات الصغيرة بين قوات الطرفين، في صيف عام 1996 بدأت الاحداث تتفاقم مرة اخرى وتتجه نحو التصعيد بعد ان سمح الاتحاد الوطني الكوردستاني بعبور وحدات من الحرس الثوري الايراني لضرب مقرات الحزب الديمقراطي الكوردستاني الايراني قرب بلدة كويسنجنق. وكذلك استفاد من المدفعية الايرانية في 17/اب/1996 عشية الذكرى الخمسين لتأسيس الحزب الديمقراطي الكوردستاني للهجوم على المناطق الخاضعة للحزب الديمقراطي الكوردستاني على الطريق الاستراتيجي من راوندوز الى (حاجي عمران) قرب الحدود الايرانية. في 20/اب/1996 اعلن الحزب الديمقراطي الكوردستاني في بيان رسمي ان قوات الاتحاد الوطني الكوردستاني وبدعم من قوات الحرس الثوري والمدفعية الايرانية بدأت هذا الهجوم وسيطرت على قرية (قصرى). حيث كانت الدلائل تشير بأن هدف الهجوم الاساسي هو السيطرة على جسر قنديل الاستراتيجي الذي يقع على الزاب الكبير لعزل المقر الرئيسي للحزب الديمقراطي الكوردستاني في مصيف صلاح الدين<sup>(3)</sup>.

---

(1) انظر ماريون فاروق سلوغلت وبيتر سلوغلت (المصدر السابق) ص391.

كذلك انظر كريس كوجرا (المصدر السابق) ص153.

بالاضافة الى ديفيد مكحول (المصدر السابق) ص580.

(2) تشارلز تريپ (المصدر السابق) ص352.

(3) كريس كوجيرا (المصدر السابق) ص157.

في صباح يوم 31/اب/1996 تعرض اربيل العاصمة لهجوم قوات الحرس الجمهوري العراقي تساندها عشرات الدبابات من كركوك عبر قوشتبة ومن الموصل عبر عنكاوة. وفي نفس اليوم تم اخراج القوات التابعة للاتحاد الوطني الكوردستاني من اربيل نحو (ديگهله). واعلن العراق ان دخول قواته اربيل جاء بناء على طلب السيد مسعود البارزاني رئيس الحزب الديمقراطي الكوردستاني. وكان هذا الحدث بمثابة طوفان خطير قلب الاوضاع في كوردستان رأسا على عقب، حيث انسحب الاتحاد الوطني الكوردستاني من مدينة السليمانية نحو الحدود الايرانية تاركا مجمل كوردستان المحررة تحت سيطرة الحزب الديمقراطي الكوردستاني ولكن لفترة قصيرة. بتاريخ 12-13/تشرين الاول/1996 بدأت القوات التابعة للحزب الديمقراطي الكوردستاني على ترك مدينة السليمانية والانسحاب نحو اربيل، واصبح خط وقف اطلاق النار التالي بين الطرفين والذي يمر من الجنوب الغربي الى الشمال الشرقي من كويسنجق الى حاجي عمران تاركا معلما واضحا لسنوات على الخارطة السياسية لكوردستان العراق<sup>(1)</sup>.

وهكذا بدا واضحا ان اللعبة الازدواجية التي تقوم بها القوى الغربية تتحمل قسما كبيرا من المسؤولية تجاه هذا الوضع المأساوي الذي يشهده الشعب الكوردي. اذ ان امريكا وفرنسا وبريطانيا كانت تقوم بمهمة الحماية الدولية لكوردستان العراق، ولكن في الحقيقة لم تقم بتقديم أي دعم مادي واقتصادي ملموس بحيث تساعد الشعب الكوردي كي يستطيع ان يقف على قدميه. هذه السياسة غير الواضحة للقوى الغربية دفعت القيادات الكوردية نحو هذا الوضع الانتحاري. كان لهذا الاقتتال الداخلي اثارا سيئة جدا على المجتمع الكوردستاني حيث ارتكبت قوات الطرفين ابشع الجرائم ضد بعضها، اشارت تقارير المنظمات الدولية الخاصة بحقوق الانسان الى القتل الجماعي للاسرى وقطع الاجزاء من اجسام المرحى والاسرى، بالاضافة الى انواع التعذيب والتهجير المخطط والمبرمج لاعضاء ومؤيدي الطرفين واعادوا الى الازدهان ماقامت به اجهزة النظام الدكتاتوري ضد الشعب الكوردي ولكن مع الاسف الشديد ترتكب مثل هذه الجرائم في تلك الفترة من قبل ابناء الشعب الكوردي ضد انفسهم<sup>(2)</sup>.

وهكذا كانت النتيجة الحتمية لهذا الصراع الداخلي الدموي الميرر وبشكل لايمكن تجنبه هو خسارة الشعب الكوردي في العراق للكثير من الدعم الدولي الذي اكتسبه على مدى السنوات الطويلة، وقد تسبب الاقتتال ايضا في اعاقه جهود الاغاثة في الاقليم، واصيب الكورد بحالة من اليأس والشعور بالمرارة وعدم الثقة بما تحبئه الاوضاع في المستقبل وبدأت على اثر ذلك نوع من الهجرة الجماعية للشباب نحو البلدان الغربية وراء لقمة العيش والبحث عن الامان.

ومع حلول خريف عام 1997 رأى الاتحاد الوطني الكوردستاني ان وضعه المالي لم يعد يسمح باستمرار وضع (اللاحرب والالاسلام) مع خصمه. ففي تشرين الاول شن هجوما كبيرا على مواقع الحزب الديمقراطي

(1) ليام اندرسن (المصدر السابق) ص331.

كذلك انظر كريس كوجيرا (المصدر السابق) ص158 ومابعده.

(2) كريس كوجيرا (المصدر السابق) ص152-153.

الكوردستاني على طريق هاملتون الاستراتيجية، لكن موقعه تعرضت لهجوم من الطائرات والقوات البرية التركية التي تدخلت لصالح الحزب الديمقراطي الكوردستاني، واضطر الاتحاد الوطني الكوردستاني الى التقهقر الى خط وقف اطلاق النار السابق وتم الاتفاق على وقف اطلاق نار جديد. وإن الولايات المتحدة الامريكية التي لم تفلح في محاولاتها السابقة تمكنت اخيرا وبحلول ايلول/1998 من اقناع الطرفين بتوقيع اتفاقية رسمية من قبل السيدين مسعود البارزاني وجمال الطالباني وبحضور وزيرة الخارجية الامريكية (مادلين اولبرايت)، وعرفت الاتفاقية التي تم التوقيع عليها في 17/9/1998 بأتفاقية واشنطن والتي وضعت نهاية الاقتتال الداخلي بين الحزبين بصورة مستمرة.

ومن بين النتائج الرئيسية لهذا الصراع الداخلي بين هذين الحزبين هو تقسيم الاقليم سياسيا واقتصاديا مع عاصمتين اداريتين اربيل والسليمانية وفرض الضرائب والرسوم الرسمية وغير الرسمية على البضائع التي تنقل من احدى المنطقتين الى الاخرى.

وقد تحسنت الاوضاع المعاشية وجهود الاعمار بعض الشيء في ظل برنامج النفط مقابل الغذاء، حيث بدأت المنطقة الكوردية تتلقى حوالي 13% من واردات قرار 986<sup>(1)</sup>. مع حصول نوع من التعاون الاداري والتنسيق بين قيادتي الحزبين وبعض المؤسسات الادارية التابعة لهما بشكل أو بآخر بهدف تطبيع الاوضاع والتمهيد لتوحيد الادارتين وفقا لاتفاقية واشنطن ولكن بخطوات بطيئة.

واستمر الوضع السياسي على هذه الحالة في كوردستان العراق طوال السنوات الباقية من القرن العشرين ولسنوات تلت بعد ذلك عدا توحيد البرلمان لحين سقوط النظام العراقي من قبل قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية وذلك في 9/4/2003 حيث تهيأت ظروف محلية ودولية جديدة لحصول تطورات وتغييرات كبيرة في خارطة السياسية للعراق الجديد وكذلك في كوردستان العراق.

---

(1) ديفيد مكدول (المصدر السابق) ص584-587.